



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

مطبوعة بعنوان:

الاقتصاد الكلي 2

من اعداد الدكتورة: أوضايفية حدة

موجهة لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية تجارية و علوم التسيير

السنة الجامعية 2018/2017

### تقديم

يعد مقياس الاقتصاد الكلي لبنة أساسية للولوج الى عالم المعرفة الاقتصادية، اذ يمهّد الطريق أمام الطلبة لاستكشاف أهم المفاهيم و الظواهر و القضايا الاقتصادية على المستوى الكلي كدوال الاستهلاك للفترة الطويلة، دوال الطلب على النقود عبر مختلف الأفكار التي وضعها المنظرين الاقتصاديين باختلاف المدارس الفكرية التي ينتمون اليها. أو الأساليب التي تتميز بها السياسات الاقتصادية من سياسة مالية الى سياسة نقدية سواء توسعية او انكماشية من اجل الوصول الى تحقيق هدف التوازن الاقتصادي الكلي من خلال نموذج (IS-LM) للاقتصاديين **Hicks** و **Hansen**. و هذا حسب الدورات الاقتصادية التي يمر بها اقتصاد تلك الدول، وصولا الى تحقيق نمو اقتصادي مستدام وفق نموذج النمو الاقتصادي الذي يلائم الاقتصاد.

### الفصل الأول-دوال الاستهلاك للفترة الطويلة:

بما أن دالة الاستهلاك الكينزية هي دالة خاصة بالأجل القصير فقط، بالإضافة أنه تم رصد ظاهرة هامة أخرى و هي أن حجم الثروة و الأصول السائلة التي يمتلكها الأفراد لها تأثير على حجم استهلاكهم تماما مثل تأثير حجم دخولهم الجارية. نتيجة لهذه الظواهر و رغبة من بعض الاقتصاديين في تحليل وتفسير التناقض بين كون الميل المتوسط للاستهلاك متناقص مع تزايد الدخل في الأجل القصير بينما يظل ثابت دون تغير في الأجل الطويل ظهرت عدة نظريات لاحقة على نظرية كينز في الاستهلاك حاولت تفسير تلك الظواهر<sup>1</sup>، منها:

**أولا-نظرية Kuznets:** في عام 1946 قام الاقتصادي الأمريكي (سيمون كوزنتس) بدراسة السلوك الاستهلاكي لعينة من أفراد المجتمع الأمريكي خلال فترة زمنية طويلة من عام 1889 الى عام 1938 فوجد أن نسبة الاستهلاك الحقيقي الى الدخل الحقيقي ( الميل المتوسط للاستهلاك) تميل الى عدم التغير مع الزيادات المتتالية في الدخل، و أن قيمة الميل المتوسط للاستهلاك تتراوح فيما بين 0,87،

<sup>1</sup> - فوزي أبو السعود، ، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2014

## الاقتصاد الكلي 2

0,94 بمتوسط 0,90، و معنى ذلك أن دالة الاستهلاك في الأجل الطويل تتبع من نقطة الأصل بميل ثابت يعادل 1.0,9 كما ربط **Kuznets** بين الاستهلاك الجاري ( $C_t$ ) و الدخل المطلق ( $Y_t$ ) و توصل الى وجود علاقة ثابتة بين الاستهلاك و الدخل أي  $C_t = F(Y_t)$ ، و أنه خلال الفترة الطويلة يصبح الاستهلاك المستقل معدوماً و هذا ما يجعل الميل الحدي للاستهلاك **PMC** مساوياً للميل المتوسط للاستهلاك  $Pmc$  أي  $PMC = Pmc$ ، و أن الميل الحدي للاستهلاك دائماً موجبا و أقل من الواحد الصحيح، في حين ان الميل المتوسط للاستهلاك **Pmc** يتناقص مع زيادة الدخل.

ثانياً- نظرية الدخل النسبي ل **Duesenbery**: قدم هذه النظرية الاقتصادي الأمريكي **جيمس دوزنبري**، حيث ربط الاستهلاك بالدخل النسبي نسبة للمركز العائلي في سلم توزيع الدخل، فقد توجد أسر ذات دخول منخفضة تعيش في محيط لعائلات ذات دخول مرتفعة فتعمل على محاكاتها بأن تعيش في نفس المستوى و لو تطلب الأمر انفاق الدخل كله، و ان لم يكف فقد تلجأ حتى للاقتراض.

1 - المرجع نفسه، ص 42

## الاقتصاد الكلي 2

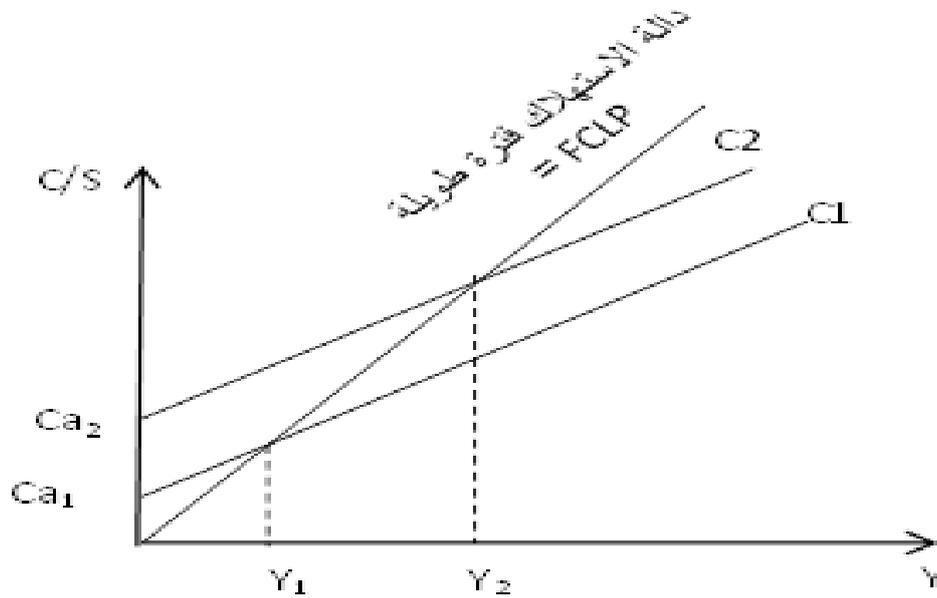
و تقوم هذه النظرية على افتراض ان الاستهلاك للفترة الحالية ( $C_t$ ) يتأثر بدخول الفترات الماضية و بالتحديد على أكبر دخل تم الحصول عليه في الفترات السابقة و هو  $Y_{t-1}$ ، لأنه في الواقع العملي نجد أن العمال أو أصحاب الممتلكات لا يتقاضون أجورهم أو ايجاراتهم في بداية الشهر الحالي، و انما في منتصف الشهر أو بداية الشهر القادم، و بالتالي يلجؤون الى دخول الفترات الماضية

و بالتحديد  $Y_{t-1}$ ، أي:  $C_t = bY_{t-1} + c'Y_t$

يمثل  $c'$  الميل الحدي للاستهلاك للدخل الجاري، و  $b$  الميل الحدي للاستهلاك لأكبر دخل.

و تحل القيمة  $bY_{t-1}$  محل الثابت  $Ca$  عند كينز لكن  $Ca$  عند كينز ثابت و عند **Duesenbery** تتغير بتغير الدخل أي :

<sup>1</sup> - بريش السعيد، الاقتصاد الكلي، نظريات نماذج و تمارين، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2007، ص 109-110



و توصل **Duesenbery** أن  $PMC=Pmc$  باعتبار أن  $Ca=0$  في المدى الطويل، و عدم صحة القانون النفسي الاستهلاكي الكينزي.

ثالثاً - نظرية الدخل الدائم ل **Milton Friedman**: يرى فريدمان بأن الاستهلاك في المدى الطويل يتحدد بتوقعات الأفراد لدخولهم المستقبلية، و قد ادخل فريدمان مفهوم **جديدان لكل من الدخل و الاستهلاك**:

✓ **الدخل الدائم  $Yp$**  : هو الذي يمكن التنبؤ به و بمثابة الدخل العادي المتحصل عليه بصفة دائمة؛

## الاقتصاد الكلي 2

✓ الدخل العابر  $Y_{Tr}$  : هو الذي لا يمكن التنبؤ به و غير ثابت  
( ترقية في العمل أو مرض في العمل مثلا) و يمكن ان يضاف أو يطرح  
من الدخل الدائم؛

✓ الاستهلاك الدائم  $C_p$  : النفقات العادية للاستهلاك؛

✓ الاستهلاك العابر  $C_{Tr}$  : النفقات غير المتوقعة و غير الدائمة.

$$Y_t = Y_p + Y_{Tr} \quad / \quad C_t = C_p + C_{Tr} \text{ أي:}$$

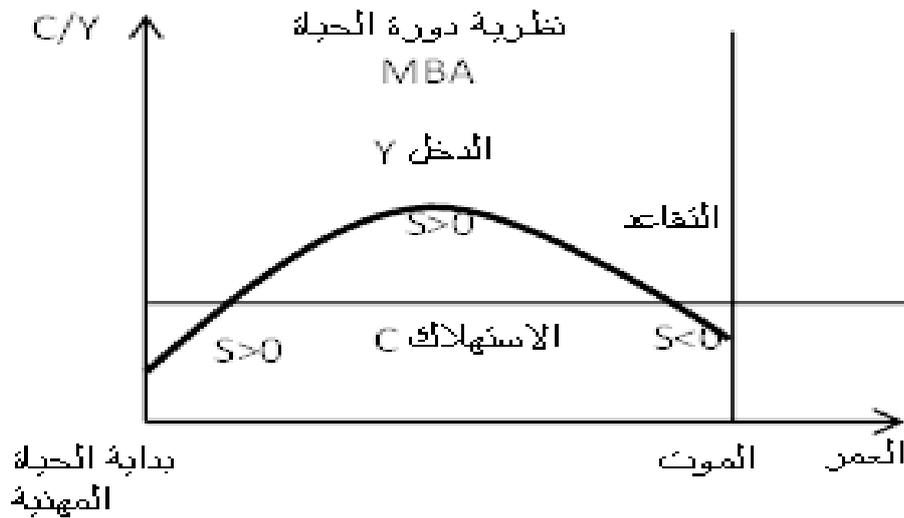
و في تشكيله لدالة الاستهلاك ربط فريدمان بين الدخل الدائم  $(Y_p)$  و الاستهلاك  
الدائم  $(C_p)$  بوجود علاقة تناسبية بين  $(Y_p)$  و  $(C_p)$  أي  $C_p = c'Y_p$  و أن  
 $PMC = Pmc$  لأن  $Ca = 0$ ، كما توصل الى عدم وجود علاقة بين  $Y_{Tr}$  و  $C_{Tr}$   
لأنهما غير معروفين و لا يمكن التنبؤ بهما أي :  $PMC_{Tr} = 0$

رابعا- نظرية دورة الحياة (MBA)<sup>1</sup>: صيغت هذه النظرية من طرف الثلاثي  
الاقتصادي Modigliani و Bromberg و Ando، و يتلخص مضمونها في  
أن المستهلك يحاول المحافظة على نفس المستوى من الاستهلاك خلال دورة حياته،

<sup>1</sup> - عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، OPU، الجزائر، 2008، ص 161

## الاقتصاد الكلي 2

فهو لا يعتمد على الدخل الجاري ( $Y_t$ ) فقط أو دخول الفترات الماضية فقط، و إنما يمكن ان يعتمد في استهلاكه كذلك على توقعاته المستقبلية عن الدخل، مما يجعله يحاول توزيع استهلاكه على مجموع الفترات المستقبلية (سنوات حياته) بحيث يحقق أكبر منفعة ممكنة، فالإنسان في مستهل حياته عندما يكون شاباً يستهلك أكثر (زواج، شراء سيارة، بيت...)، بل قد يلجأ للاقتراض، لكن عندما يصبح في متوسط العمر يميل للادخار أكثر حتى يتمكن من الحفاظ على نفس المستوى من الاستهلاك بعد التقاعد أين يستعمل مدخراته الى غاية نهاية حياته، كما يوضحها المنحنى الموالي:



### خامسا- بعض الانتقادات الموجهة للنظريات السابقة: <sup>1</sup>

تم القاء الضوء على تلك الانتقادات من خلال بعض الدراسات الحديثة الخاصة بموضوع الاستهلاك و التي ظهرت في أواخر السبعينات و أوائل الثمانينات من القرن الماضي.

بالنسبة لنظرية الدورة الحياتية في الاستهلاك و التي افترضت أن الفرد في محاولته للحفاظ على نمط استهلاكي معقول و ثابت طيلة حياته المتوقعة يقوم بعملية ادخار في المرحلة الوسطى من حياته لكي يسحب منها للانفاق على استهلاكه في المراحل الأخيرة من حياته، أي عندما يحال الى التقاعد عن العمل، فإن بعض الدراسات الحديثة قد أثبتت أن عملية الادخار التي يقوم بها الفرد ليس الهدف منها الانفاق على استهلاكه، و انما تهدف في المقام الأول الى رغبة الفرد في ترك شيء ذا قيمة للورثة من بعده، و بالإضافة الى ذلك فغن تلك النظرية قد افترضت أن حجم الثروة التي يمتلكها الفرد سيتم الانفاق منها على استهلاكه خاصة في المراحل المتقدمة من حياته ، و لكن الواقع يؤكد أن حجم الثروة التي يمتلكها مجموع أفراد

<sup>1</sup> - محمد فوزي أبو السعود، مرجع سبق ذكره، ص 61-63

## الاقتصاد الكلي 2

المجتمع كبير جدا الى الدرجة التي يصعب تصور انفاقها كلية من جانب هؤلاء الأفراد عندما يحالون الى التقاعد عن العمل، حيث من الملاحظ أن معظم هؤلاء الأفراد تكون لديهم الرغبة القوية في ترك معظم الثروة التي يمتلكونها غير منقوصة الى الورثة من بعدهم، و لا شك أن هذا التفسير يتوافق بدرجة كبيرة مع القيم الاجتماعية السائدة في معظم الدول النامية، حيث نجد أن معظم أفراد تلك المجتمعات النامية يميلون الى ترك جزء كبير من ثرواتهم دون انفاق. كما أن هناك دراسات أخرى أجريت على بعض الأفراد المتقدمين في العمر حيث ثبت من خلال تلك الدراسات أن هؤلاء الأفراد يقومون بادخار جزء كبير من دخولهم بدرجة اكبر من الأفراد الصغار في العمر، و يمكن ارجاع ذلك الى تخوف الأفراد المتقدمين في العمر من انقطاع بعض المساعدات المالية من الال و الأقارب، بالإضافة الى رغبتهم في احتجاز جزء كبير من أموالهم لمواجهة بعض الظروف الطارئة مثل أمراض الشيخوخة المزمنة.

و بالنسبة لنظرية الدخل الدائم، فنجد أنها تفترض أن حجم الانفاق الاستهلاكي يعتمد بدرجة كبيرة على التغيرات في الدخل الدائم بينما

## الاقتصاد الكلي 2

التغيرات في الدخل الطارئ لها تأثير ضئيل جدا على حجم الانفاق الاستهلاكي. و لكن أثبتت بعض الدراسات أن التغيرات في الدخل الطارئ لها تأثير ملحوظ على حجم الانفاق الاستهلاكي. فالفرد الذي يحاول الحفاظ على نمط استهلاكه ثابت في الأجل الطويل قد يستطيع ذلك عن طريق الاقتراض أو السحب من مدخراته، و لكن من الملاحظ أن معظم الأفراد قد لا يكون لديهم مدخرات كافية أو قد لا يجدون ما يقترضون منه، و من ثم فإن أي زيادة طارئة في الدخل ستكون هامة جدا بالنسبة للفرد و من ثم ستستخدم في زيادة الاستهلاك بدرجة أكبر مما افترضته النظرية؛

و أخيرا فإن نظرية الدخل النسبي تفترض أن زيادة الدخل زيادة كبيرة و دائمة ستؤدي لزيادة الاستهلاك بنفس النسبة، و من ثم يتحرك الفرد على دالة الاستهلاك طويلة الأجل حيث الميل المتوسط للاستهلاك ثابت و يتعادل مع الميل الحدي للاستهلاك، و تفترض تلك النظرية أيضا أن انخفاض الدخل لن يؤدي الى انخفاض الاستهلاك بنفس النسبية و انما بنسبة أقل، و ذلك في محاولة من الفرد للحفاظ على مستوى الانفاق الاستهلاكي الذي كان متعودا عليه من قبل و من ثم فلن يتحرك الفرد على

## الاقتصاد الكلي 2

---

الدالة الخاصة بالأجل الطويل، و انما سيتحرك على الدالة الخاصة بالأجل القصير. و لكن قد نجد في حالات الكساد الحاد أن انخفاض الدخل بصورة حادة قد يؤدي الى انخفاض الاستهلاك بنفس النسبة، حيث سيجبر الأفراد على تغيير أنماط استهلاكهم المعتادين عليها من قبل، و بالتالي سيتجاوزون مع ذلك الانخفاض الحاد في الدخل و سيقبل استهلاكهم بنفس نسبة انخفاض دخولهم، و لهذا سيتم التحرك على دالة الاستهلاك في الأجل الطويل بدلا من التحرك على دالة الاستهلاك في الأجل القصير.

أسئلة:

(1) حدد أهم الفروقات بين دالة الاستهلاك للفترة القصيرة و دالة الاستهلاك للفترة الطويلة؟

(2) لماذا تبدأ دالة الاستهلاك من نقطة فوق الصفر في الفترة القصيرة و من المبدأ في الفترة الطويلة، اشرح ذلك بيانياً؟

(3) ما هي مبررات  $0 < c' < 1$  ؟

(4) توصل **Friedman** الى العلاقة  $C_{Tr} = c' Y_{Tr}$  علل ذلك؟

(5) ماذا يعوض الحد  $bY_{t-1}$  عند **Duesenbery**؟

(6) أثبت أنه: في الفترة الطويلة:  $PMC = Pmc$  و في الفترة القصيرة:

$$PMC < Pmc$$

### الفصل الثاني-دوال الطلب على النقد

يعد مفهوم الطلب على النقد حديث العهد نسبياً، إذ لم يظهر في الأدبيات الاقتصادية إلا في نهاية القرن التاسع عشر. وتعود المبادرة الأولى إلى ليون فالراس L.WALRAS عام 1874 عندما استخدم "الرصيد النقدي المرغوب به" قاصداً كمية النقد التي يرغب شخص اقتصادي في حيازتها مهما كانت غايات هذه الحيازة. ولكن سرعان ما أصبح الطلب على النقد موضوعاً هاماً ورئيساً في التحليل النقدي، فمن خلاله يمكن استنباط العلاقات السلوكية السببية التي تسمح بفهم أثر الظواهر النقدية في الاقتصاد .

إذا كان هدف النظرية النقدية إيضاح العلاقات القائمة بين المتحول النقدي من جهة والمتحولات الاستراتيجية من جهة أخرى، فإن الطلب على النقد في مواجهة عرض محدد يكاد يجسد النظرية النقدية بكاملها ويترجم غاياتها، ومن ثم فإن الإحاطة بمحدداته من خلال أحكام تابع الطلب على النقد كان ومازال يشكل واحداً من أهم الموضوعات السائدة في الدراسات النقدية<sup>1</sup>.

1- موفق السيد حسن، التطورات الحديثة للنظرية و السياسة النقدية مفهوم النقد و الطلب عليه، مجلة جامعة دمشق، المجلد الأول، العدد الأول، 1999، ص 26

## الاقتصاد الكلي 2

أولاً- ماهية النقود: مرت المجتمعات الانسانية بمراحل متتالية من التطور في مجال استخدام النقود. و لقد بدأت هذه المراحل بانتهاء مرحلة الاكتفاء الذاتي و بداية مرحلة المقايضة و انتهت بالمرحلة التي نعيشها الآن و هي مرحلة الاقتصاد النقدي. و في ما يلي نظرة سريعة عن هذه المراحل كما يلي: <sup>1</sup>

✓ **مرحلة الاكتفاء الذاتي:** بدأت المراحل الانسانية مدفوعة بفطرة الله للناس في سعيهم لإشباع احتياجاتهم الشخصية، و احتياجات من يعولهم. و بذلك عرف الانسان مرحلة التعاون الأسري. ثم تطورت الأسرة الصغيرة الى القبيلة. و لكن لأن الحاجات الانسانية كانت محدودة و بسيطة آنذاك، فإن القبيلة كانت - في الغالب- تنتج كل ما تحتاجه، و لم يكن ثمة حاجة الى وجود وسيلة أو أداة - مثل النقود- لتسهيل عملية التبادل بين أفراد القبيلة الواحدة، و من ثم عرفت هذه المرحلة بمرحلة الاكتفاء الذاتي.

✓ **مرحلة المقايضة:** ترتب على ظهور و نمو المجتمعات الانسانية ظهور مفهوم التخصص و تقسيم العمل بين أفراد المجتمع الواحد، و من ثم زيادة

<sup>1</sup> - السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود و البنوك، دار الفكر ناشرون و موزعون، الأردن

## الاقتصاد الكلي 2

الانتاج من السلع و الخدمات و وجود فوائض من هذا الانتاج يزيد عن استهلاك أفراد هذا المجتمع. و هذا الأمر أدى الى ظهور و نمو الحاجة الى قيام التجارة و المبادلة بين أفراد المجتمع. و هكذا بدأ كل فرد يتخصص في انتاج سلعة معينة يحقق منها فائضا يرغب في مبادلته بسلع أخرى يحتاجها و لا ينتجها طبقا للتخصص و تقسيم العمل.

و على ذلك لجأ الأفراد الى أسلوب المقايضة في اشباع حاجاتهم من السلع التي لا يقومون بانتاجها، و بذلك عرف الانسان نظام المقايضة. لكن بمرور الزمن اكتشف الانسان عيوب و مشكلات المقايضة. اذ كان كل فرد لديه فائضا من السلعة  $X$  و يرغب في استهلاك سلعة أخرى  $Y$  أن يبحث عن شخص آخر لديه فائضا من السلعة  $Y$  و يرغب في مبادلتها بالسلعة  $X$ . و بمرور الزمن عرف الانسان مشاكل المقايضة الأخرى مثل: عدم امكانية تجزئة بعض السلع الكبيرة، و من ثم وجود صعوبة في اشباع الاحتياجات البسيطة صغيرة القيمة لعدم تواجد معيار موحد لقياس القيمة؛ تعرض السلع التي يتم مقايضتها الى التلف و الهلاك مما يعني تعرض ثروات هذه المجتمعات الى الفناء و الهلاك في ظل نظام المقايضة؛ عدم القدرة على

## الاقتصاد الكلي 2

القيام بالادخار، اذ كان من المستحيل القيام بادخار جزء من ثروة المجتمع لأن هذه الثروة كانت قابلة للتلف.

✓ **مرحلة الاقتصاد النقدي:** أدت المشكلات المتعددة التي تعرض لها الانسان في ظل نظام المقايضة الى ضرورة البحث عن شيء ما يستخدمه كوسيط للتبادل، و تكون قيمته معروفة و محددة بالنسبة لكل السلع التي يحتاجها في حياته اليومية، و من هذه الحاجة جاءت فكرة الاقتصاد النقدي الذي يعتمد على النقود كوسيط في مبادلاته لحاجاته، و يعيش المجتمع الانساني - حاليا- مرحلة الاقتصاد النقدي.

اذن يمكن تعريف النقود على أنها شيء يلقي قبولا عاما كوسيط للتبادل و مقياس للقيم الحاضرة و الآجلة.

يلاحظ أن هذا التعريف يحتوي على كلمة أي شيء، فقد يكون هذا الشيء عبارة عن عملات ورقية أو عملات معدنية من ذهب أو فضة، و لكن المهم أن يقترن هذا الشيء بالقبول العام، بمعنى استعداد افراد المجتمع الى قبول هذا الشيء من نقود و ذلك لاعتقادهم بأن جميع أفراد المجتمع يقبلونه في تسوية معاملاتهم، كما

## الاقتصاد الكلي 2

ان هذا الشيء يجب أن يحوز ثقة الأفراد و بالتالي يجب أن يتمتع بثبات نسبي في قوته الشرائية.

و يلاحظ في بداية نشأة النقود ان المجتمعات البدائية كانت تستخدم الأشياء الممثلة للنقود بحيث تكون مرتبطة بالظروف البيئية التي يعيشونها. فالمجتمعات الزراعية كانت تستخدم الحبوب و الغلال كنقود، و مجتمعات الرعي كانت تستخدم الابل، و مجتمعات الصيد كانت تستخدم الحراب و السكاكين. و مع تطور المجتمعات بدأ الاتجاه الى استخدام شيء ذا ندرة نسبية بحيث لا يكون متوافر بكثرة في أيدي الأفراد حتى لا يفقد قيمته، و من هنا بدأ التحول الى استخدام المعادن النفيسة كنقود، فبدأت المجتمعات في التعامل بالذهب و الفضة و غيرها من المعادن كالنحاس و البرونز. و في العصور الحديثة بدأ التحول من استخدام المعادن الى استخدام العملات الورقية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> محمد فوزي أبو السعود، مرجع سبق ذكره، ص 147-148

### 1-وظائف النقود: تتمثل أهم وظائف النقود في الآتي: <sup>1</sup>

✓ **كوسيط للتبادل:** لقد كان الاتفاق على استعمال النقود كوسيط للتبادل خطوة كبيرة نحو تدليل صعوبات المقايضة ( سلعة تستبدل بسلعة أخرى)<sup>2</sup>، و المتمثلة في عدم التوازن المزدوج بين رغبات المتعاملين في السوق، ففي ظل نظام المقايضة كانت عملية البيع و الشراء تتم في آن واحد، فمن لديه سلعة و يريد مقايضتها بسلعة أخرى، فلا بد له من بيع ما لديه و شراء ما لدى الآخرين في نفس الوقت، أما استخدام النقود كوسيط للتبادل فقد أدى الى انفصال عملية البيع و الشراء، فمن لديه سلعة يريد بيعها يقوم بعملية البيع و يحصل مقابلها على نقود، و قد يؤجل عملية الشراء الى وقت آخر طالما لديه النقود التي تساعده على الشراء؛

✓ **النقود كمقياس للقيم الحاضرة:** عندما تقوم النقود بهذه الوظيفة فإنها تسهل عملية التبادل و المقارنة بين قيم السلع المختلفة، ففي هذه الحالة تترجم قيم جميع المعاملات الى عدد من الوحدات النقدية، فمثلا عندما نقول بأن ثمن

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص 148-150

<sup>2</sup> - عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 209-210

## الاقتصاد الكلي 2

السلعة (أ) = 4 وحدات نقدية، و ثمن السلعة (ب) = 8 وحدات نقدية فمعنى ذلك أن قيمة السلعة (ب) هي ضعف قيمة السلعة (أ) و هكذا. و عندما تكون قيمة الوحدة النقدية المستخدمة كمقياس للقيمة مستقرة و ثابتة نسبياً فإن ذلك يساعد على الثقة في النقود و يساعد على اتمام النقود لوظيفتها كمقياس للقيم الحاضرة؛

✓ **النقود كمقياس للقيم الآجلة:** و تشير تلك الوظيفة الى امكانية قيام النقود بتسوية المبادلات محل التفاوض في المستقبل، و تزداد أهمية هذه الوظيفة في المجتمعات المعاصرة، فمعظم المعاملات تتم بالبيع الآجل لمواجهة ظروف الكساد في معظم المنتجات.

✓ **النقود كمستودع أو مخزن للقيمة:** عندما يلجأ الأفراد الى حيازة النقود كمستودع للقيمة فإن ذلك ينبع من كون النقود أصل كامل السيولة يمكن استخدامه في شراء السلع و الخدمات في أي وقت، اذ تلعب دوراً هاماً في رغبة الأفراد في الاحتفاظ بها كمستودع للقيمة لمواجهة الطوارئ و الظروف المستقبلية.

## الاقتصاد الكلي 2

**2- خصائص النقود:** ان ضخامة أهمية النقد تفسر كونها مؤسسة قديمة جدا. ففي العصر البدائي، كانت بعض السلع ذات الاستعمال الرائج تقوم بمهمة النقد: كجلود الحيوانات، و الفؤوس الحجرية، و السمك المجفف، و الصدف، و اللؤلؤ،... الخ.

و عندما تقدمت سبل الحضارة، تم تفضيل المعادن كسلعة نقدية، فاستعمل الحديد في اسبرطة، و البرونز في روما و النحاس في الصين ثم الفضة و الذهب. و لقد استعملت الفضة منذ عام 2255 قبل المسيح في الصين، بشكل مجوهرات، و كادت تبقي النقد المعدني الرئيسي، حتى أواخر القرن التاسع عشر، حيث تم استبدالها بالذهب. و استعملت المعادن، بادئ ذي بدء، بشكل سبائك، و كان يترتب وزنها و تقدير قيمتها بمناسبة صفقة تجارية، ثم ما لبثت السلطات العامة أن تدخلت و حددت الأوزان و المعايير، و صادقت عليها بوسمها بعلامة رسمية. و بعد هذه المرحلة، تحولت السبائك الى قطع نقود عملية تماثل النقد المستعمل في يومنا هذا.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> -روجيه دو هيم، مدخل الى الاقتصاد، ترجمة سموحي فوق العادة، دار منشورات عويدات، لبنان،

## الاقتصاد الكلي 2

و لكي يصلح الشيء المستخدم كنقود للقيام بالوظائف السابقة يجب أن يتمتع  
بالخصائص التالية:<sup>1</sup>

✓ التجانس و التماثل: بمعنى أن تكون جميع الوحدات النقدية متجانسة  
و متماثلة تماما حتى تحوز القبول العام؛

✓ سهولة النقل و التداول: فالنقود يجب أن تتكون من وحدات سهلة الحمل  
و النقل من مكان لآخر مما يسهل من عملية التبادل، و لا شك لأن النقود  
بشكلها الحالي أكثر سهولة في حملها من النقود في العصور القديمة؛

✓ القابلية للتجزئة: و هذه الصفة تساعد على عملية التبادل، فالوحدة النقدية  
لا بد أن تنقسم الى وحدات أصغر منها النصف و الربع و هكذا. فهناك  
معاملات صغيرة تستوجب وجود وحدات نقدية صغيرة؛

✓ عدم القابلية للتزييف: حتى تقوم النقود بوظيفتها على أكمل وجه يجب أن  
تصنع من مادة يصعب تزويرها و تزييفها.

1 - محمد فوزي أبو السعود، مرجع سبق ذكره، ص 150-151

## الاقتصاد الكلي 2

مما سبق يستنتج أن النقود تعرف على أنها أي شيء يلقى قبولا عاما و يستخدم كوسيط في التبادل و مقياس للقيم الحاضرة و الآجلة و مستودع للقيمة، كما يجب أن تتمتع بمجموعة من الخصائص التي تسهل من عملية التبادل.

ثانيا- نظريات الطلب على النقد:

1- النظرية النقدية الكلاسيكية: قدم الاقتصاديون الكلاسيك مدخلين لتفسير دالة الطلب على النقود و هما مدخل أرصدة المعاملات و مدخل الرصيد النقدي. فهم يرون أن النقود لا دور لها سوى التأثير في المستوى العام للأسعار. فهي حسبهم عبارة عن وسائل مبادلة و مقياس للقيمة و ليس لها من وظيفة أخرى في الاقتصاد.<sup>1</sup>

أ- نظرية كمية النقود (صيغة فيشر): يؤكد فيشر في نظريته للطلب على النقود لغرض المعاملات على وظيفة النقود كوسيلة للمبادلة. و تقوم النظرية على مطابقة حسابية أساسها أن أي مبادلة تجري بين البائع و المشتري تتطلب استبدال النقود بالسلع أو الخدمات أو الأوراق المالية. و يترتب على ذلك حقيقة مؤداها أن قيمة النقود يجب أن تساوي قيمة السلع

1 -ضياء مجيد، اقتصاديات النقود و البنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2010، ص80-81

## الاقتصاد الكلي 2

أو الخدمات أو الأوراق المالية التي يتم تبادلها بالنقود. ففي أي لحظة من الزمن يجب أن تتساوى قيمة السلع و الخدمات و الأوراق المالية مع عدد المعاملات في تلك اللحظة  $T$  مضروباً في معدل سعر المعاملات  $(P)$ . و على ذلك فإن  $PT$  ستكون مساوية الى قيمة التدفق النقدي الذي يتمثل في كمية النقود  $M$  مضروباً في سرعة تداول النقود  $V$ . و يتم التعبير عن هذه المطابقة بالتالي:

$$MV = PT \dots(1)$$

حيث  $M$  عامل خارجي يتحدد مقدارها بواسطة البنك المركزي،  $T$  دالة في مستوى الدخل.

و طالما يفترض الكلاسيكيون أن الدخل يكون دائماً عند مستوى الاستخدام التام، لذلك فإن  $T$  ثابتة في الأمد القصير.

$V$  ثابتة و مستقلة عن باقي المتغيرات الأخرى  $M$ ،  $P$ ،  $T$ ، لأنها تعتمد على عوامل فنية و على ذلك يمكن تحويل المطابقة (1) الى نظرية لتحديد مستوى السعر، كالآتي:

$$P = MV/T \quad \dots(2)$$

يتضح من المعادلة (2) أن مستوى السعر يعتمد على كمية النقود، و أن التغير في السعر يكون بنفس نسبة التغير في كمية النقود، أي أن السعر يتضاعف اذا تضاعفت كمية النقود، مع ثبات كل من  $V$  و  $T$ .  
و لتحقيق التوازن في سوق النقود لابد من أن يتساوى الطلب على النقود مع عرض النقود، أي:

$$M_s = M_d = M(3) \dots$$

و بهذا يصبح بالإمكان استخدام المعادلة (2) لمعرفة الكمية الحقيقية من النقود المطلوبة  $m^d$ ، أي:

$$m^d = M_d/p = 1/V \cdot T(4) \dots$$

حتى  $T$  الذي جعل من الصعب افتراض ثبات  $T$  و نظرا لكبر حجم المبادلات في حالة الاستخدام التام، خلقت الضرورة الى التركيز على حجم المعاملات أخذ الاقتصاديون بالتركيز على حجم الانتاج الجاري، أي المشتريات النهائية التي يتضمنها الانفاق القومي بدلا من النظر الى كافة المعاملات. و بذلك حل

## الاقتصاد الكلي 2

بدلاً من  $P$  محل المعاملات. كما أخذ بالمستوى العام للأسعار  $Y$  الدخل القومي  
سعر المعاملات. و هكذا تم تعديل صيغة فيشر للمبادلات لتأخذ الشكل التالي:

$$MV=PY(5)....$$

حيث  $V$  هنا أصبحت تعبر عن عدد مرات تداول الرصيد النقدي سنوياً لشراء  
النتاج السنوي من السلع و الخدمات، و بذلك أصبحت تعبر عن سرعة دوران  
الدخل.

و على ذلك يمكن التعبير عن الطلب على النقود بالشكل التالي:

$$Md= 1/V.PY.(6)....$$

و هناك بعض الانتقادات التي ميزت هذه النظرية منها:

- تجاهلت النظرية أثر أسعار الفائدة على كمية النقود؛
- درست قيمة النقود في إطار ساكن حيث لم تشرح كيفية تحديد القيمة؛
- تجاهلت الطلب على النقود للأغراض المختلفة كالمضاربة مثلاً؛
- ربطت بين كمية النقود و بين المستوى العام للأسعار بنسبة مقبولة،  
حيث أن التغير في أسعار السلع لا يسير بالاتجاه نفسه لجميع السلع.

## الاقتصاد الكلي 2

ب- نظرية الدخل ومعادلة كامبريدج : بعد عدة سنوات أخذت هذه المعادلة صيغاً كلاسيكية متطورة في جامعة كامبردج<sup>1</sup> على يد كل من **Alfred Marshall**<sup>2</sup> ألفريد مارشال و **Arthur Pigou** آرثر بيجو تجلت في تغيرات هامة في شكل المعادلة ومضمونها لتصبح أكثر تعبيراً عن تابع طلب على النقد في صيغته الأخيرة:  $M/P = KY$  حيث ترمز **K** إلى نسبة من الدخل التي تدخل في حياة الأشخاص الاقتصاديين تحت شكل نقدي تلبية لمتطلبات المبادلة والحيطة.

ان الانتقال من **V** فيشر الى **K** مارشال كان محلاً لعدد كبير من البحوث و التعليقات ترتبط بشكل أو بآخر بتطور نظرية الطلب على النقد.

و لا نجد من أهمية لتأكيد أو لنفي التماثل بين أحد الرمزتين ومقلوب الآخر لأنه يبقى في نظرنا أمراً شكلياً، لاسيما وأن أي تغيير في الشكل أميل إلى التعبير عن تغير في المضمون وفي وجهة النظر.

الأمر الهام هو هذا الانتقال من صيغة سرعة دوران النقد إلى صيغة تابع طلب على النقد. يفسر تحليل مارشال بوضوح أن معادلة كامبريدج هي شرط توازن

<sup>1</sup> - كامبريدج cambridge هي جامعة انجليزية تأسست في مدينة كامبريدج عام 1209

<sup>2</sup> - ألفريد مارشال، (1842-1924) اقتصادي بريطاني أشهر كتاباته مبادئ الاقتصاد عام 1890، و هو من مؤسسي علم الاقتصاد الحديث

## الاقتصاد الكلي 2

مفترض بالقيم الحقيقية بين عرض النقد والطلب على النقد. و هذه القراءة المعاصرة للمعادلة الكمية بمنظور السوق النقدية جعلت من العودة إلى سرعة دوران النقد موضوعاً لا يحظى بالاهتمام الأول، وركزت الأنظار على عنصري الطلب والعرض في السوق النقدية دون الإخلال بالطبع بمفهوم سرعة دوران النقد.

تعد معادلة مارشال بهذا المفهوم شرطاً للتوازن على السوق النقدية بطرفيها الأول المعبر عن عرض النقد، والثاني المعبر عن الطلب على النقد؛ والذي يعد أول صيغة لتابع الطلب على النقد.  $Md = kY$ .

يعد الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية سواء بالنسبة لمارشال وبيجو، أو حتى بالنسبة لكينز ما قبل النظرية العامة، تابعاً متزايداً بدلالة الدخل، يقوم على ترجيح وظيفة النقد كوسيط في المبادلات مع غياب لوظيفته كحافظ للقيمة، والنظر إلى  $K$  في التابع كعامل تحدده أعراف وتقاليد المدفوعات وبنية النظام المصرفي<sup>1</sup>.

يرى ألفريد مارشال أن الأعوان الاقتصاديون يميلون للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة لمقابلة ما يقومون بشرائه من سلع و خدمات، و هو ما أطلق عليه مارشال

<sup>1</sup> موفق السيد حسن، مرجع سبق ذكره، ص 27-28

## الاقتصاد الكلي 2

"التفضيل النقدي"، و هذا التحليل يركز على عوامل طلب الأفراد على النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة.

و صيغت المعادلة من الشكل:

$$Md = KY$$

**Md**: الطلب على النقود .

**Y** : الدخل النقدي

التفضيل النقدي للمجتمع و هو نسبة من الدخل الوطني التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في شكل نقدي سائل، و هي حجر الزاوية في معادلة مارشال، و مع فرض استخدام النقود لغرض ثبات نسبة الرصيد النقدي **K**

و بما أن سرعة دوران النقود ثابتة للفترة القصيرة، واعتبار أن **K** هو مقلوب **V** وبالتالي سيكون لأي تغير في كمية النقود تأثير على مستوى الأسعار أي:  $P = f(M)$ ، أي نفس تحليل معادلة التبادل، مما يعني حيادية السياسة النقدية، فتأثير تغير النقود فقط يكون على المستوى العام للأسعار، مما يعني عدم فعاليتها في تأثير الدخل و معدلات الفائدة و الجانب الحقيقي للاقتصاد.

## الاقتصاد الكلي 2

2- النظرية الكينزية<sup>1</sup>: في أعماله التي سبقت " النظرية العامة "بقي كينز قريباً من أساتذته في (كامبردج) ولكن في وقت لاحق ومع نظريته العامة تجلت أصالته في موضوع " تفضيل السيولة " تعبيراً عن الطلب على النقد ودلالة على أن النقد في مفردات كينز هو " الأصل السائل بدرجة الامتياز. "

إن الطلب على الأرصدة النقدية في تحليل كينز يندرج في إطار إدارة محفظة الأوراق المالية حيث ينصرف تفضيل الأشخاص الاقتصاديين إلى الأصول الأكثر سيولة. إن الخيار المبني على سلوك عقلاني بين النقد والأصول المالية الأخرى، أتاح لكينز إيضاح نقطة الانطلاق لتحليله القائمة على العلاقة العكسية التي تربط بين الأرصدة النقدية المرغوب بها ومستوى معدل الفائدة.

أفرد كينز في كتابه " النظرية العامة"، ثلاث دوافع لتفضيل السيولة المعبرة عن مرمى التحليل النقدي الكينزي: دافع المبادلة، دافع الحيطة، دافع المضاربة.

إن الجديد في هذا التحليل يقوم على منطق و معطيات الدافعين الثاني والثالث المبنيين على حالات عدم التأكد الملازمة للحياة الاقتصادية.

1 -موفق السيد حسن، مرجع سبق ذكره، ص28-31

## الاقتصاد الكلي 2

تتجلى حالات عدم التأكد التي تقتضي تفضيل السيولة بدافع الحيطة بمظهرين: الأول في مواجهة الاحتمالات المستقبلية التي تتطلب نفقات مباغته. و الثاني في مواجهة احتمال خطر خسارة رأسمالية، عند الاضطرار إلى تحويل الأصول المالية إلى نقد لمواجهة نفقات مباغته، في حالات عدم التأكد من مستوى السعر المستقبلي لمعدل الفائدة المرتبط بعلاقة عكسية مع سعر الأصول المالية كالسندات مثلاً.

كما تتجلى حالات عدم التأكد من المستوى المستقبلي لمعدل الفائدة التي تقتضي تفضيل السيولة بدافع المضاربة بالمعنى الضيق بهدف تحقيق ربح في رأس المال المكتنز.

يدمج كينز وبصورة غامضة تحت دافع المضاربة بالمعنى الواسع، مجمل الأسباب التي تفسر العلاقة العكسية بين الطلب على النقد ومعدل الفائدة بما فيها تلك المرتبطة بدافع الحيطة.

تكمن أهمية هذه الملاحظة - التي نادراً جداً ما يرد ذكرها في الأدبيات الكينزية المجددة في عدة جوانب نذكر منها:

## الاقتصاد الكلي 2

- إن الطلب على النقد بدافع الحيطة يتعلق بآن واحد بالدخل وبمعدل الفائدة الأمر الذي يكسب هذا الدافع أهمية خاصة، إذ يمكن من خلاله تأسيس الطلب على النقد على السلوك العقلاني للأشخاص الاقتصاديين ( $M1 + M2$ ) وعلى وظيفة النقد الأساسية كوسيط في المبادلات بالمضمون الديناميكي المعاصر الذي يقترن بوظيفته كحافظ للقيمة بالمعنى الضعيف.

- إن الطلب على النقد بدافع المضاربة بالمعنى الواسع مقترنًا ضمنيًا بدافع الحيطة يشكل مخرجًا لدرء الانحراف الذي وقع فيه الكينزيون المجددون بالتركيز على وظيفة النقد كحافظ للقيمة بالمعنى القوي بحيث لم يعد يدرك الأثر الفعال للنقد في الاقتصاد إلا من خلال هذه الوظيفة منفردة.

وتأسيسًا على ذلك فإن تفضيل السيولة المستند إلى الدوافع الثلاثة هو بالمحصلة تابع يتعلق بمتحولين: الدخل ( $Y$ ) ومعدل الفائدة ( $r$ ):

$$M_d = F(Y, r) ; F'(Y) > 0 , F'(r) < 0$$

يمكن القول أخيرًا إن التحليل النقدي لكينز جاء رائدًا ومبدعًا على ثلاثة أصعدة:

- إدخال معدل الفائدة في محددات الطلب على النقد.

-الاكتناز النقدي.

-إدخال تحليل الطلب على النقد في إطار نظرية الخيارات العقلانية.

لا يخلو كل منها من محدودية خاصة سنوردها فيما يلي:

أ - استطاع كينز من خلال تفضيل السيولة والتأكيد على البعد النقدي لمعدل الفائدة أن يقدم أولى صيغ تكامل الظواهر الحقيقية والنقدية، ومع ذلك فإن الفرضية الكينزية الصرفة التي يطلق عليها مصيدة السيولة لم يؤكد لها الواقع ولا سيما في عقود ما بعد الحرب العالمية الثانية؛

ب- بيني كينز انتقاده المعروف لقانون المنافذ وقانون ساي على ظاهرة الاكتناز التي تفسر عدم الموازنة بين الادخار والاستثمار وتسهم في تفسير حالات البطالة. ولكن خلافاً للواقع يقوم التحليل الكينزي على فرضية تجانس الأصول المالية، ومن ثم يقع الخيار بينها وبين النقد، في حين أن المنطق يقتضي أن يأخذ هذا الخيار بالحسبان مختلف الأصول المتاحة بوصفها غير متجانسة. هذا وقد أظهرت البنى النقدية في الاقتصاديات المعاصرة، مع وجود المؤسسات المالية غير المصرفية أن هذا الخيار يأخذ منحى التمييز بين الأصول المالية على المدى الطويل والأخرى

## الاقتصاد الكلي 2

على المدى القصير؛ وهذه الأخيرة تتصف بأنها مؤكدة وتدر فائدة وتشكل بديلاً أفضل من النقد. ومن ثم فإن الاكتناز لم يعد بالحجم الذي يتناسب مع الدور الكبير الذي اسند إليه في التحليل الكينزي.

ج - وأخيراً إن إدخال نظرية الخيارات في تحليل كينز يقوم على الخيار بين الأصول النقدية والأصول المالية (لا سيما السندات). وتتجلى حدود هذا التحليل في أن عدم التأكد يبدو تنوعاً في توقعات الأشخاص الاقتصاديين بخصوص مستقبل معدل الفائدة في حين أن قرار كل فرد على حدى يقوم على قناعة تامة بما سيكون عليه معدل الفائدة في المستقبل، ومن ثم فهو أمام أمرين إما الاحتفاظ بكامل مدخراته على شكل سندات، أو على شكل نقود. وهكذا تختفي على صعيد جزئي العلاقة العكسية بين الطلب على النقد بدافع المضاربة وبين معدل الفائدة. و تظهر فقط على صعيد كلي نظراً لاختلاف التوقعات شبه المؤكدة لكل من الأشخاص الاقتصاديين لجهة مستقبل معدل الفائدة استناداً إلى ما هو بنظر كل منهم معدل الفائدة الطبيعي.

3- النظرية الكمية الحديثة لفريدمان:<sup>1</sup> انطلاقا من الأزمات التي عرفها النظام الرأسمالي في الستينات من القرن العشرين دفع بمجموعة من الاقتصاديين و على رأسهم " ميلتون فريدمان" الى اعادة الحياة مجددا الى التحليل التقليدي، لكن بأدوات و وسائل تفسير و علاج جديدة، و بذلك فقد شهدت النظرية التقليدية اضافات اشتهرت باسم "النظرية المعاصرة لكمية النقود" أو ما تسمى "بمدرسة شيكاغو" بزعامة " فريدمان"<sup>2</sup> الذي استطاع و اتباعه " النقيدين" من تأكيد أفكاره على الواقع الفعلي بآراء هذا المذهب الجديد " المذهب النقدي" من قبل الدول الرأسمالية للتخفيف من حدة أزمة و وطأة التضخم و الركود الذي ساد هذه الدول.

تعتبر نظرية كمية النقود و طلب حائزي الثروة و المشروعات من أهم اسهامات الفكر الاقتصادي المعاصر، فهي نظرية قامت أساسا على تجديد و احياء نظرية " فيشر" و " مارشال" بفكر و اضافات جديدة و بتحليل المتغيرات الاقتصادية وفقا

<sup>1</sup> -بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية،

الجزائر، 2008، ص 64

<sup>2</sup> - ميلتون فريدمان Milton Fridman ( 1912-2006) اقتصادي أمريكي ، عرف بأعماله في الاقتصاد الكلي والجزئي والتاريخ الاقتصادي و الاحصاء، صاحب جائزة نوبل في الاقتصاد العام عام 1976.

## الاقتصاد الكلي 2

لمنهج تجريبي مبني أساسا على الحقائق الاحصائية، و الاستنتاجات العملية من جهة، و الابتعاد عن الانتقادات التي تعرضت لها النظرية التقليدية و الاستفادة من التطور الفكري و العلمي من جهة أخرى، و بالتالي فنظرية كمية النقود المعاصرة لا تعد أن تكون فكرا تقليديا و لكنه متطور.

يرى فريدمان أن دوافع الطلب على النقود تتطلب دراسة و تحليل مفهوم الثروة و الأسعار و العوائد من الأشكال الأخرى البديلة للاحتفاظ بالثروة في صورة سيولة، و الأذواق أو ما يطلق عليه اصطلاح ترتيب الأفضليات.

**فرضيات النظرية:** تتمثل أساسا فيما يلي:

- ✓ استقلال كمية النقود ( عرض النقود) عن الطلب على النقود؛
- ✓ استقرار دالة الطلب على النقود و أهميتها؛
- ✓ رفض فكرة مصيدة السيولة عند بناء دالة الطلب على النقود؛
- ✓ يتوقف الطلب على النقود على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع و الخدمات.

## الاقتصاد الكلي 2

و من ثم فقد اعتبر "فريدمان" الطلب على النقود جزء من نظرية الثروة أو نظرية رأس المال. اذا مفهوم الثروة من منظور هذه النظرية هي القيمة الرأسمالية لجميع مصادر الدخل، فالنقود هي جزء من الثروة، أما الأجزاء الأخرى و المكونات الأخرى للثروة، فإنها تتمثل في الأصول المالية و النقدية ( الأسهم و السندات) و الأصول العينية (الطبيعية)، فضلا عن الاستثمار البشري. فالثروة تتكون من مجموع الأصول التي يمكنها أن تحقق دخلا أو عائدا معينا، فهي أوسع فكرة، حيث تشمل كافة عناصر الثروة البشرية و غير البشرية، أي أن الثروة عند " فريدمان" تشمل كل مصادر الدخل.

ان الدخل الجاري هو مقياس للأجل القصير، و من ثم يتطلب استخدام الدخل كمؤشر - أو بديل - للثروة، و لكنه في الاجل الطويل، و هذا ما قام به " فريدمان" في بناء نموذج " الدخل الدائم"، هو تعبير عن القيمة المتوقعة للدخل المتوقع الحصول عليه من وراء الثروة في الأجل الطويل. بصفة عامة يتحدد الدخل الدائم ( الدخل المتوقع) بثلاثة عناصر أساسية هي الثروة و أذواق المستهلكين و معدل الفائدة، فضلا عن هيكل توزيع السكان حسب السن.

## الاقتصاد الكلي 2

و يمكن اعطاء الصيغة الرياضية لدالة الطلب على النقود بحسب مفهوم " فريدمان " في المعادلة التالية:

$$M = f( P , R_b, R_e, 1/P \cdot dp/dt, W, U)$$

**P:** قيمة العائد الحقيقي للنقود، وفقا لوحدات النقود الاسمية يعتمد على حجم السلع، أو بمفهوم أدق على مستوى الأسعار؛ فمستوى الأسعار (P) هو المتغير الحاسم و الفعال و المؤثر على قيمة العائد الحقيقي بالنسبة للنقود و لباقي أشكال الثروة؛

**R<sub>b</sub>:** تعتبر السندات من أصول الثروة تحقق عائدا ثابتا لحائزها في شكل نسبة من القيمة الاسمية للسند (R<sub>b</sub>)؛

**R<sub>e</sub>:** الدخل المتحصل عليه من حيازة الأسهم أي سعر فائدة الأسهم في السوق؛

**1/P.dp/dt:** العائد المتوقع على حيازة الأصول العينية يرتبط بالتغير المتوقع في قيمة الثمن في فترة زمنية معينة، حيث  $1/P$  مقلوب المستوى العام للأسعار، و  $dp/dt$  تمثل معدل تغير الأسعار بالنسبة للزمن (t)، و يمكن أن يطلق على

السلع المادية و عائدها معدل التضخم المتوقع؛

## الاقتصاد الكلي 2

**W:** لما كان من الصعب تحديد العائد من رأس المال البشري بأسعار السوق وجدت علاقة (نسبة) بين رأس المال البشري و رأس المال المادي، أو ما يسمى بمعامل النسبة بين الثروة المادية الى الثروة البشرية هو ( **W** )؛

**U:** يرمز للأذواق و ترتيب الأفضليات في تحليل الطلب على النقود.

تقوم معادلة دالة الطلب على النقود على أساس الوحدات النقدية الاسمية، و ليس على أساس القيمة الحقيقية، لذلك يمكن أن تقوم صورة معادلة الطلب على النقود على أساس الطلب على الرصيد الحقيقي بضرب طرفي المعادلة ب (  $1/P$  ) قصد تحويل كمية النقود الى رصيد حقيقي ( الناتج الحقيقي )، فنحصل على المعادلة التالية:

$$M/P = f (R_b, R_e, 1/P \cdot dp/dt, W, U)$$

يطلق على هذه المعادلة دالة الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية (  $M/P$  ).

## الفصل الثالث: تحليل Hicks و Hansen لسعر الفائدة

قاما الاقصاديان هيكس و هانسن في خضم الدفاع عن آراء و مبادئ كينز بوضع نموذج سمي باسم "نموذج هيكس و هانسن" او نموذج التوازن الاقتصادي الكلي (IS-LM)، و قد أطلق عليه " نموذج النظرية الكينزية الجديدة".<sup>1</sup>

هذا النموذج ابتكره هيكس 1937 و أشاعه هانسن 1952، يعطي تمثيلا جبريا و بيانيا لعدد من العلاقات التي وضعها كينز بشكل علني الى حد ما، في كتابه الشهير النظرية العامة في العمالة و الفائدة و النقد. تكمن المساهمة الرئيسية للنموذج الأصلي في التحديد المتزامن في ظل فرضية الاقتصاد المغلق، الدخل الوطني و معدل الفائدة انطلاقا من تفاعل سوق السلع و الخدمات (استثمار-ادخار) و سوق النقد ( سيولة- نقد). استخدم هذا النموذج أساسا للتنبؤ بآثار السياستين النقدية و المالية التوازنية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 83

<sup>2</sup> -Med Chérif Ilmen, Dictionnaire d'économie et de Sciences Sociales, Berti Edition, Algérie, 2009 , p 549

## الاقتصاد الكلي 2

يهدف هذا النموذج للوصول الى تحديد مستوى التوازن الكلي آخذين بعين الاعتبار متغيرين أساسيين هما سعر الفائدة و الدخل في آن واحد، عن طريق ربطهما بدوال الادخار و الاستثمار من جهة، و عرض النقود و الطلب عليها كمتغيرات متبادلة و آنية لكل منهما.<sup>1</sup>

### أولاً- التوازن في سوق السلع و الخدمات<sup>2</sup>: نموذج هانسن IS

نفترض أن المستوى العام للأسعار ثابتاً، و أن عرض النقود (M) قيمة معلومة. يتحقق التوازن في سوق السلع و الخدمات عندما يتساوى الادخار مع الاستثمار  $I=S$  في الفترة القصيرة، و بما أن الادخار (S) يكون تابعا متزايداً للدخل (Y)، بينما (I) هو تابعا متناقصاً لمعدل الفائدة (i)، يعني ذلك أن:

$$S = S(Y) \quad : \quad S'(y) > 0 \quad \dots\dots(1)$$

$$I = I(i) \quad : \quad I'(i) < 0 \quad \dots\dots(2)$$

و منه فشرط التوازن في سوق السلع و الخدمات:

$$I(i)=S(y) \quad \dots\dots(3)$$

<sup>1</sup> -بلغزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 85

<sup>2</sup> -بريش السعيد، مرجع سبق ذكره، ص 186-187

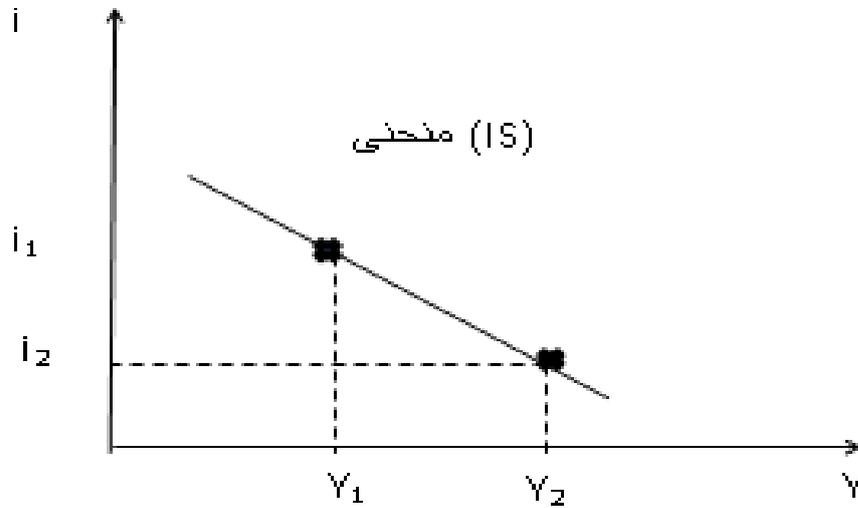
## الاقتصاد الكلي 2

المعادلة 3 تعني أنه بالنسبة لكل معدل فائدة ( $i$ ) توجد قيمة وحيدة ( $y$ ) تحقق المساواة بين الادخار  $S$  و الاستثمار  $I$ .

يمكن استنتاج أنه كلما زاد معدل الفائدة ( $i$ ) كلما انخفض الدخل  $Y$  لأنه:

$$i \uparrow \Rightarrow I \downarrow \Rightarrow Y \downarrow$$

الدخل ( $Y$ ) هو تابع متناقص لمعدل الفائدة ( $i$ )، و هذا التابع الذي يعطي ( $Y$ ) بدلالة ( $i$ ) يعرف باسم تابع ( $IS$ )، أو تابع (هانسن) كما يوضح ذلك بيانياً:

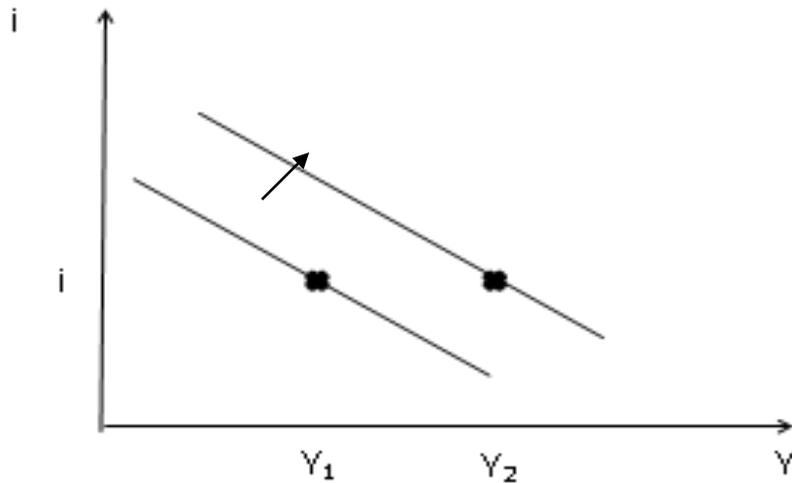


يلاحظ أن انخفاض  $i$  من  $i_1$  إلى  $i_2$  أدى إلى زيادة الدخل  $Y$  من  $Y_1$  إلى  $Y_2$ .

## الاقتصاد الكلي 2

✓ من الممكن أن نفسر منحني (IS) على أنه منحني للطلب الكلي على السلع و الخدمات عند المستويات المختلفة لأسعار الفائدة في حالة ثبات المستوى العام للأسعار.

✓ ان كل تغير لتابع الادخار أو الاستثمار يترجم بانتقال المنحني (IS) عن وضعه الأصلي، فعلى سبيل المثال أن كل زيادة في الميل الحدي للاستثمار (j) يسبب انتقالا للمنحني (IS) نحو الأعلى و نحو اليمين (يزيد Y) كما هو موضح:



✓ ان انتقال المنحني (IS) الى اليمين أو الى اليسار يكون مرتبطا بطبيعة السياسة المالية و النقدية للحكومة، في ما اذا كانت توسعية

## الاقتصاد الكلي 2

---

أو انكماشية، مثلاً ينتقل إلى اليمين عندما تتوسع الحكومة في انفاقها،  
و إلى اليسار عندما تقلص من نفقاتها<sup>1</sup>؛

مثال: نفترض النموذج التالي:

$$C = 50 + 0.6 Y_d$$

$$I = 150 - 1000 i$$

1- استخراج معادلة IS ؟

2- حدد مستويات الدخل الموافقة لمعدلات الفائدة 0.04 ، 0.06 ، 0.08 ؟

أرسم المنحنى البياني؟

3- لو افترضنا الآن أن الحكومة قررت زيادة في الانفاق الحكومي بمقدار 30

و ن كيف سيؤثر ذلك على منحنى IS؟

---

<sup>1</sup> - بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 91

## الاقتصاد الكلي 2

---

الحل:

الطريقة الأولى: الطلب الكلي = العرض الكلي

$$Y = C + I$$

نعوض C و I بقيمها:

$$Y = 50 + 0.6 Y_d + 150 - 1000 i$$

لكن بما أن الضرائب و الاعانات غير موجودة اي  $Y_d = Y$  فإن:

$$Y = 50 + 0.6 Y + 150 - 1000 i$$

$$Y - 0.6 Y = 200 - 1000 i$$

$$Y = 200/0.4 - 1000/0.4$$

$$Y = 500 - 2500 i$$

الطريقة الثانية: نساوي بين الادخار و الاستثمار أي :

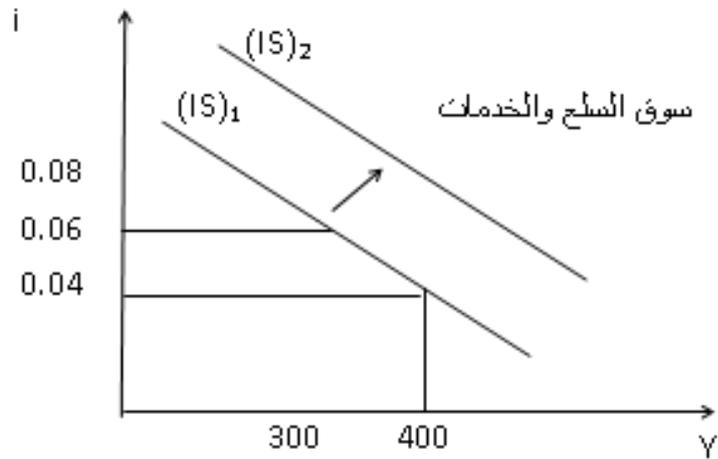
$$I = S \Rightarrow 150 - 1000i = -50 + 0.4 Y_d$$

$$Y = Y_d \Rightarrow 0.4 Y = 200 - 1000 i$$

$$Y = 500 - 2500 i$$

2- تحديد مستويات الدخل: نعوض قيم  $i$  في معادلة IS نجد:

$i$	0.04	0.06	0.08
$Y_1$	400	350	300



نلاحظ من خلال الجدول و المنحنى وجود علاقة عكسية بين معدل الفائدة و الدخل في سوق السلع و الخدمات نتيجة العلاقة العكسية بين الاستثمار و معدل الفائدة باعتبار أن الاستثمار واحد من مكونات الانفاق الوطني (الدخل الوطني) أي:

## الاقتصاد الكلي 2

$$i \nearrow \Rightarrow I \nearrow \Rightarrow Y \searrow$$

3 - تأثير G على منحنى (IS) نحسب مضاعف الانفاق الحكومي:

$$G + \Delta G \Rightarrow Y + \Delta Y$$

$$\Delta Y = k. \Delta G$$

$$K = 1/1-c' = 1/1-0.6 = 1/0.4 = 2.5$$

$$\Rightarrow \Delta Y = 2.5 (30)$$

$$\Delta Y = 75 \text{ ون}$$

I	0.04	0.06	0.08
Y2	475	425	375

إذا حدثت زيادة في G سيؤدي ذلك إلى انتقال منحنى IS إلى الأعلى لأن الدخل Y سيزداد بمقدار 75 ون .

ثانياً - التوازن في سوق النقود الكينزي (تابع LM لهيكس)

## الاقتصاد الكلي 2

1-دالة الطلب على النقود: يرى كينز انه توجد ثلاث دوافع للطلب على النقود: <sup>1</sup>

أ-دافع المعاملات أو المبادلات: يحتاج الأفراد الى كمية معينة من النقود تكفي لتلبية حاجاتهم اليومية اللازمة (اسبوعيا أو شهريا). على المستوى الكلي نجد أنى هذا الدافع يرتبط و بشكل كبير بمستوى الدخل  $Y$  و التشغيل ( $N$ ). لأن كل زيادة في الدخل ( $Y$ ) تؤدي الى زيادة في مستوى التشغيل ( $N$ ) مما يستدعي دفع أجور جديدة أكثر اي زيادة في الكتلة النقدية، و منه زيادة المستوى العام للأسعار مما يترتب عليه زيادة في الطلب على النقد للمعاملات اي:

$$Y \nearrow \Rightarrow N \nearrow \Rightarrow W \Rightarrow M^* \Rightarrow P \nearrow \Rightarrow L1 \nearrow \dots(4)$$

هكذا نستنتج أن الطلب على النقود لغرض المعاملات هو تابع للدخل أي:

$$L1 = L1(Y) \quad : \quad L'1(Y) > 0 \quad (\text{علاقة طردية})$$

و لكن بما ان النسبة التي يحتفظ بها الأفراد من مواردهم المتاحة هي تابع متغير للدخل  $Y$  يمكن كتابة العلاقة السابقة كما يلي:

$$L1 = L1(Y) = K.Y \dots(5)$$

<sup>1</sup> - برييش السعيد، مرجع سبق ذكره، ص 188-191

## الاقتصاد الكلي 2

**K** نسبة النقود المحتفظ بها من مجمل الموارد المتاحة:

$$K.Y \nearrow \Leftrightarrow L1 \nearrow$$

من العلاقة 4 نلاحظ وجود علاقة طردية بين المستوى العام للأسعار و الطلب على النقود لغرض المعاملات ( $P \nearrow \Leftrightarrow L1 \nearrow$ ) و منه:

$$L1 = L1(P.Y) : L'(P.Y) > 0$$

$$\Leftrightarrow L1 = L1(P.Y) = K. P.Y \dots(6)$$

ب-دافع الاحتياط: يعتبر الاحتفاظ بكمية معينة من النقود امرا ضروريا لمواجهة الطوارئ مثل المرض، البطالة.... الخ. كذلك الفرد عندما يذهب الى السوق فإنه يأخذ معه كمية نقدية أكثر مما يلزمه لشراء السلع الي يريدّها، لأنه قد يجد سلعا انخفض سعرها أو يغير خطة انفاقه فيستفيد مباشرة من هذه الفرصة، و كذلك بالنسبة للتاجر الاحتياج لنقد سائل، قد ينشأ من الخوف من حدوث أشياء غير متوقعة أو فرص لم ينتبأ بها، فقد يحقق مكاسب كبيرة (نفس الشيء مع المؤسسة).

و يختلف هذا الدافع من فرد لآخر و من مؤسسة لأخرى حسب درجة ثراء الفرد و طبيعة المؤسسة، مدى سهولة أو صعوبة الحصول على القروض أي درجة

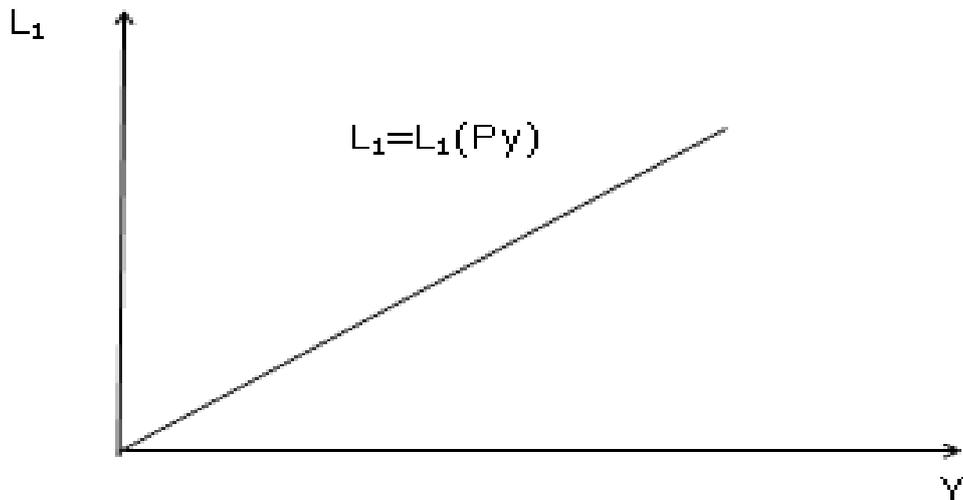
## الاقتصاد الكلي 2

التفاؤل أو التشاؤم، درجة نمو الأسواق المالية، سهولة تحويل الأوراق المالية الى نقود سائلة بسرعة و بدون خسارة.

ان الطلب على النقود بدافع الاحتياط يزيد في حالة الكساد(الانكماش الاقتصادي) حيث يكون هناك تشاؤم و يقل في حالة الازدهار الاقتصادي (التفاؤل)، اي يعتمد على الاحوال النفسية و لا يتأثر بسعر الفائدة عند التغيرات الطفيفة.

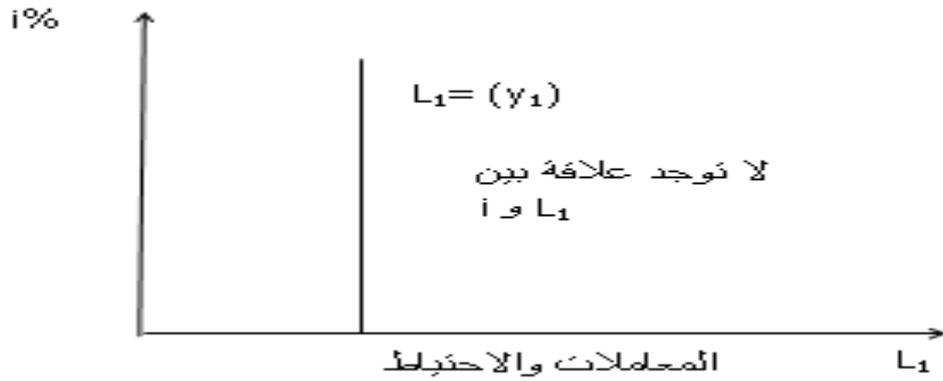
ان متوسط الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها  $K^*$  تحسب:  $K^* = M^*/Y$  ..(7) (Y الموارد المتاحة أي الدخل)

ان كينز قد جمع بين الطلب على النقود للمعاملات و الاحتياط سويا عندما ناقش علاقة النقود بسعر الفائدة.



## الاقتصاد الكلي 2

يلاحظ أن الطلب على النقود لغرض المعاملات و الاحتياط عديم المرونة بالنسبة للتغير في سعر الفائدة، أي لا توجد علاقة بين  $i$  و  $L_1$  كما هو موضح:



ج-دافع المضاربة: يقصد بالمضاربة توظيف الأوراق المالية بغرض الحصول على إيرادات عن طريق  $i$  (شرائها و عند ارتفاع اسعارها تبيعها)، و سوف يتم التركيز على السندات. كل زيادة في معدل الفائدة ستؤدي الى انخفاض اسعار السندات مما يؤدي الى زيادة شرائها (الاحتفاظ بها) الامر الذي سيؤدي الى نقصان الطلب على النقود لغرض المضاربة ( $L_2$ ):

$$L_2 = L_2(i) \quad : \quad L'(i) < 0 \quad \dots(8)$$

أي وجود علاقة عكسية بين  $i$  و  $R$  (الإيراد المتحصل عليه):

$$VAC = R_1/1+i + R_2/(1+i)^2 + \dots + R_n/(1+i)^n + V_0/(1+i)^n$$

## الاقتصاد الكلي 2

و بما أن الطلب على النقود ( $L$ ) يساوي مجموع الطلب على النقود للمعاملات و الاحتياط  $L1$  و الطلب على النقود للمضاربة  $L2$  فإن:

$$L = L1 + L2 \dots (9)$$

2- عرض النقود: هي كمية النقود التي يطرحها البنك المركزي من أجل أداء مجمل المعاملات الاقتصادية في اطار هيكل الاقتصاد، و يرمز لها بالرمز  $M_s$  أو  $M_o$  أو  $M^*$ ، كما تعرف ايضا بحجم الكتلة النقدية أو المعروض النقدي. و يعتبر عرض النقود متغيرا خارجيا باعتبار اصدار النقود مراقبا من طرف الدولة عن طريق سلطاتها النقدية أي البنك المركزي، الا اذا قرر هذا الأخير اتخاذ اجراءات معينة عبر أدوات السياسة النقدية ( عمليات السوق المفتوحة، نسبة الاحتياط المطلوب، نسبة الخصم).<sup>1</sup>

3- التوازن في سوق النقود: يتحقق التوازن عندما يتساوى الطلب على النقود مع عرض النقود أي:

$$M^* = L$$

<sup>1</sup> - بونوة شعيب، زهرة بن يخلف، مدخل الى التحليل الاقتصادي الكلي، OPU، الجزائر، 2010، ص 258

## الاقتصاد الكلي 2

$$M^* = L1+L2$$

$$M^* = L1(P.Y) + L2(i) \dots(10)$$

و اذا اخذنا بعين الاعتبار ان زيادة الطلب على النقود بغرض المضاربة يؤدي الى  
تغير المستوى العام للأسعار  $P$  بنفس الاتجاه:

$$L2 = L2(i, p) \quad : L'2(P) > 0$$

و منه يمكن اضافة ( $P$ ) في علاقة عرض النقود بالنسبة لكي نكتب:

$$M^* = K.P.Y + PL2(i) \dots(11)$$

$$K^* = 1/V^* \text{ حيث } V^* \text{ علاقة عكسية مع } V^*$$

أما الطلب على النقود للمضاربة ( $L2$ ) يتغير بنفس اتجاه ( $P$ ) المستوى العام  
للأسعار.

من المعادلة 11 يمكن كتابة :

$$M^*/P = K^*.Y + L2(i) \dots(12)$$

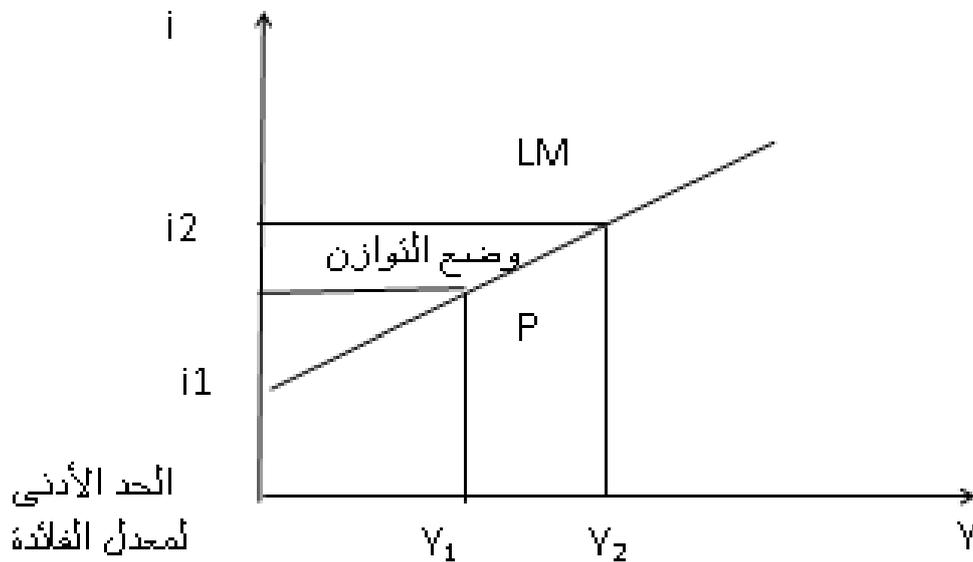
اذا افترضنا ان  $P$  ثابتا فإن  $M^*/P$  (العرض أو الطلب الحقيقي الكلي على النقود)  
يكون ثابتا أيضا.

## الاقتصاد الكلي 2

$$M^*/P - L2(i) = K^*.Y \Rightarrow Y = [M^*/P - L2(i)]/K = 1/K [M^*/P - L2(i)] \Rightarrow$$

$$Y = 1/K [M^*/P - L2(i)] \dots \dots (13)$$

هذه العلاقة بين (i) و (Y) الطردية تعرف باسم تابع (LM) أو تابع هيكس.



مثال: نفترض لديك المعطيات التالية:

$$M^* = 200 \text{ ون}$$

$$M_d = 0.25 Y + 120 - 200 i$$

1- استخرج معادلة LM ؟

2- أوجد قيم Y الموافقة لمعدلات الفائدة 0.04، 0.06، 0.08 ؟

## الاقتصاد الكلي 2

3- بافتراض أن هناك زيادة في عرض النقود أي سياسة نقدية توسعية بمقدار 20 ون كيف سيؤثر ذلك على منحنى LM ؟

الحل:

$$M^* = M_d \Rightarrow 0.25 Y + 120 - 200 i = 200$$

$$0.25 = 200 i + 80$$

$$Y = 320 + 800 i \dots(1)$$

تبين معادلة التوازن في سوق النقود (LM) وجود علاقة طردية بين معدل الفائدة و الدخل، حيث أن الأفراد يوظفون مبالغ أكثر عندما يزداد معدل الفائدة باعتبار أن الفائدة احدى مكونات الدخل الوطني عند حسابه بطريقة المداخيل.

2- ايجاد قيم Y يكفي أن نعوض فقط قيم i في المعادلة:

i	0.04	0.06	0.08
Y	352	368	384

4- عند زيادة  $M^*$  بمقدار 20 و ن: نعيد صياغة LM الجديدة:

$$M_d = M^* \Rightarrow 0.25 Y + 120 - 200 i = 220$$

## الاقتصاد الكلي 2

$$0.25 Y = 100 + 200 i$$

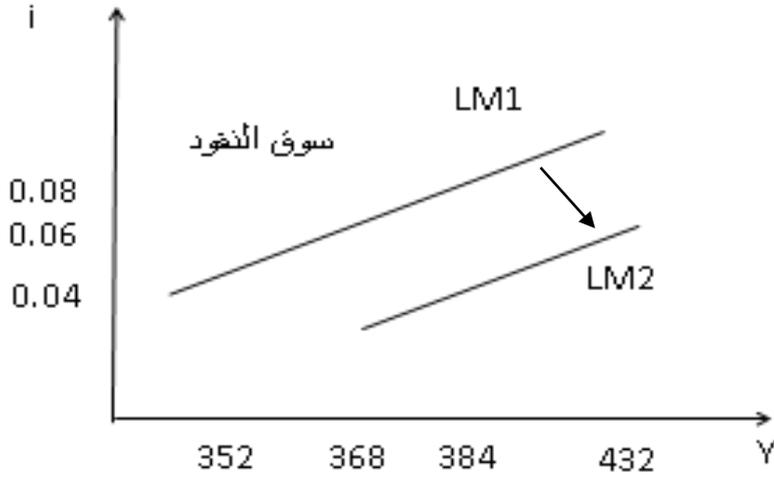
$$\Rightarrow Y = 400 + 800 i \dots\dots(2)$$

<b>I</b>	<b>0.04</b>	<b>0.06</b>	<b>0.08</b>
<b>Y</b>	<b>432</b>	<b>448</b>	<b>464</b>

نعوض قيم  $i$  في المعادلة الجديدة، أو نطرح المعادلة 1 من 2 لنجد مقدار الزيادة في الدخل و هي : 80 ون.

نلاحظ أن الزيادة في عرض النقود  $M^*$  بمقدار 20 و ن أدت الى الزيادة في الدخل بمقدار 80 و ن مما يعني انتقال منحنى  $LM$  الى الأسفل من  $LM1$  الى  $LM2$  كما هو موضح في الشكل الموالي:

## الاقتصاد الكلي 2



ثالثا - التوازن في سوقي السلع و الخدمات و النقود معا:

يتحقق التوازن الاقتصادي العام من خلال توازن سوق السلع و الخدمات و سوق

النقود، أو بمعنى آخر توازن القطاعين الحقيقي و النقدي في آن واحد.<sup>1</sup>

لدينا:

$$I(i) = S(Y) \dots\dots(1) \Rightarrow \text{سوق السلع و الخدمات}$$

$$M^*/P = K^*.Y + L2(i) \dots(2) \Rightarrow \text{سوق النقود}$$

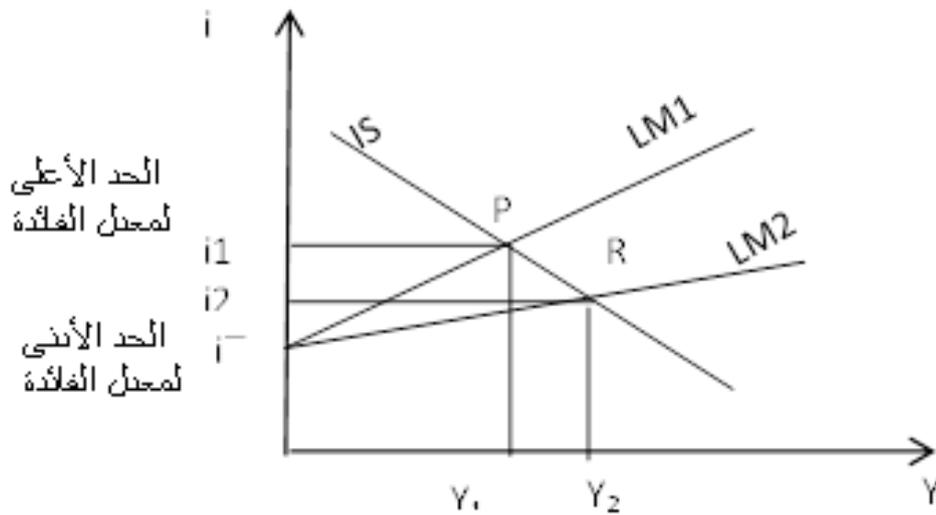
<sup>1</sup> - شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، مرجع سبق ذكره، ص 261

## الاقتصاد الكلي 2

المعادلة 1 تبين أن العلاقة بين  $(i)$  و  $(Y)$  هي علاقة عكسية و ان  $Y$  تابع متناقص ل  $(i)$  و تسمى تابع  $(IS)$ .

المعادلة 2 تبين أن العلاقة بين  $(i)$  و  $(Y)$  علاقة طردية و أن  $Y$  هو تابع متزايد ل  $(i)$  و تسمى تابع  $(LM)$ .

حل المعادلتين السابقتين يعطي القيم ل  $(Y)$  و  $(i)$  التي تحقق في آن واحد توازن السوقين معا من خلال نقطة تقاطع المنحنيين كما هو موضح في الشكل الموالي:<sup>1</sup>



يلاحظ أن زيادة الكتلة النقدية  $M^*$  مع ثبات المستوى العام للأسعار تسبب في انتقال  $LM^*$  من نقطة التقاطع  $P$  أي  $LM1$  الى  $LM2$  مما أحدث انخفاضا في

<sup>1</sup> - برييش السعيد، مرجع سبق ذكره، ص 196

## الاقتصاد الكلي 2

(i) من (i1) الى (i2) الأمر الذي أدى الى زيادة الدخل Y من Y1 الى Y2 في سوق السلع و الخدمات، أما في سوق النقود فحدث العكس حيث أنه في نقطة التقاطع الجديدة R أدى ذلك الى زيادة معدل الفائدة من الحد الأدنى  $i^-$  الى  $i2$  مما تسبب في زيادة الدخل من Y1 الى Y2.

النتيجة التي توصلت اليها النظرية الكينزية متناقضة تماما مع الفكر الكلاسيكي الذي يعتبر أن كمية النقود ( $M^*$ ) تؤثر فقط على المستوى العام للأسعار، بل تؤثر كذلك على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية كالدخل مثلا.

مثال: افرض لديك المعطيات التالية:

$$C = 30 + 0.6 Y_d$$

$$I = 100 - 300 i$$

$$M_d = 0.4 Y + 40 - 200 i \quad / \quad M^* = 60 \quad \text{و ن}$$

المطلوب: أوجد ثنائية التوازن مع التمثيل البياني؟

الحل:

1- ايجاد معادلة (IS)

$$I = S$$

$$100 - 300i = -30 + 0.4Y_d$$

$$0.4Y_d = 100 + 30 - 300i$$

$$0.4Y_d = 130 - 300i$$

$$Y_d = Y \Rightarrow$$

$$Y = 325 - 750i$$

2- ايجاد معادلة (LM)

$$M_d = M^*$$

$$0.4Y + 40 - 200i = 60$$

$$0.4Y = 60 - 40 + 200i$$

$$0.4Y = 20 + 200i$$

$$Y = 50 + 500i$$

3- ايجاد ثنائية التوازن (التوازن في السوقين معا) أي:

## الاقتصاد الكلي 2

---

$$IS = LM$$

$$1000 - 750i = 50 + 500i \Rightarrow i = 950 / 1250 = 0.22$$

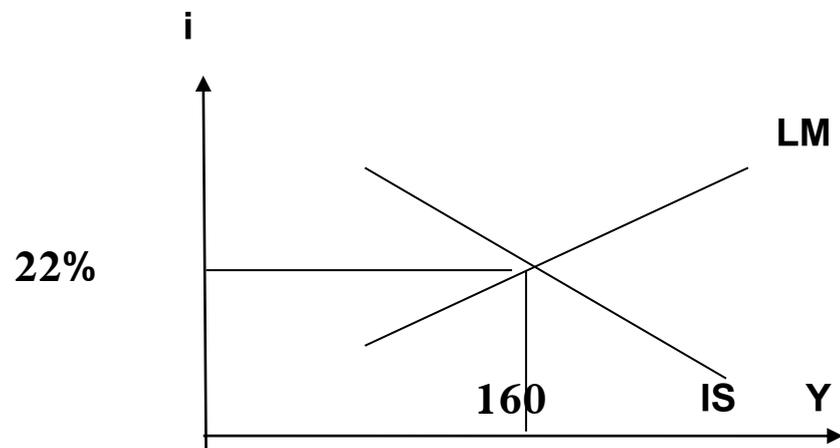
⇒

$$i = 22\%$$

نعوض  $i$  في احدى المعادلتين لإيجاد  $Y$ :

⇒

$$Y_{LM} = Y_{IS} = 160 \text{ ون}$$



رابعاً- تأثير السياستين المالية و النقدية على التوازن الاقتصادي العام: <sup>1</sup>

### 1. تأثير السياسة النقدية:

أ. تعريفها: هي مجموعة من الاجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في

المجتمع بغرض الرقابة على الائتمان و التأثير عليه بما يتفق و تحقيق

الأهداف الاقتصادية التي تصبو اليها الحكومة.

ب. فعاليتها: تؤدي زيادة كمية النقود الى انخفاض أسعار الفائدة عن الكفاءة

الحدية لرأس المال و هذا يشجع الاستثمار، و عليه يزداد الدخل بمقدار

مضاعف الاستثمار، كما أن هذه الزيادة في عرض النقود لن يقابلها زيادة

في الانتاج، و بالتالي ترتفع الأسعار مما يؤدي الى ارتفاع الطلب على

النقود بغرض المعاملات و العكس صحيح عند تخفيض كمية النقود.

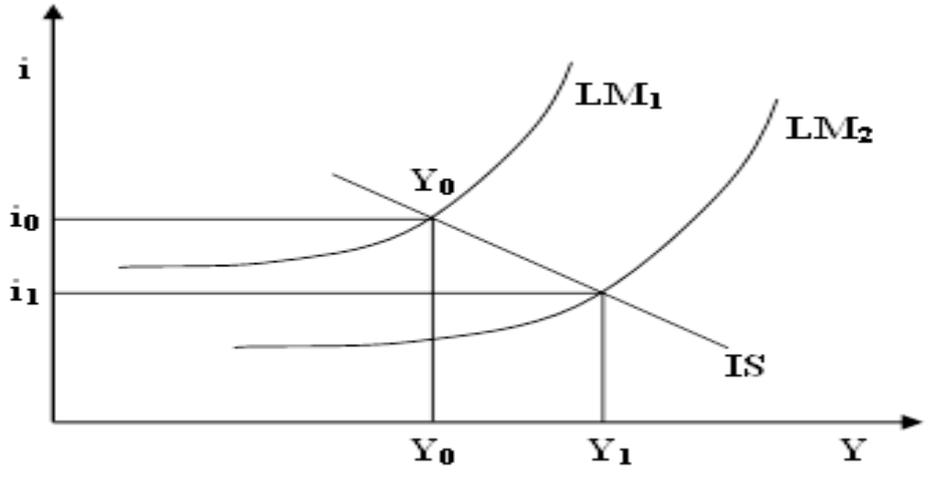
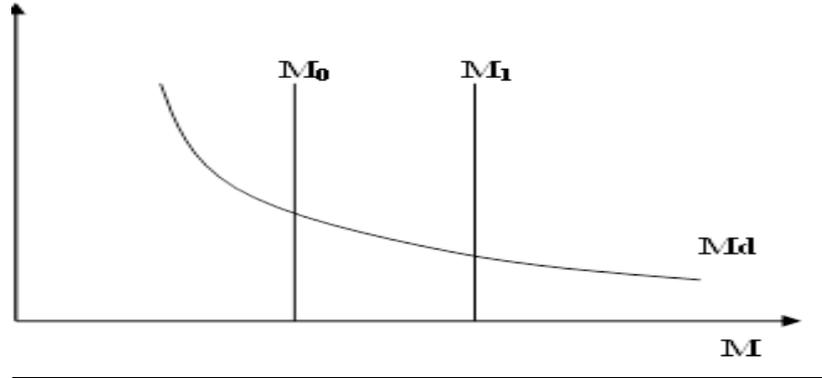
و الشكل الموالي يوضح تغيير العرض من  $M0$  الى  $M1$  و بالتالي انتقال

منحنى  $LM$  من  $LM1$  الى  $LM2$  و يكون تغير  $LM$  بمقدار مضاعف

النقود.

<sup>1</sup> - العربي ساكر محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2006، ص

## الاقتصاد الكلي 2



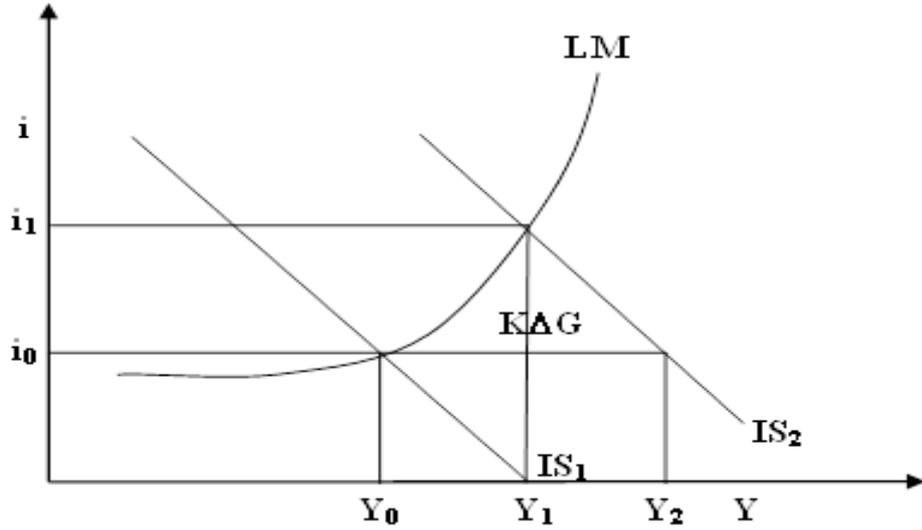
و الجدير بالذكر أن السياسة النقدية (التحكم في عرض النقود) تكون أكثر فعالية في المجال الكلاسيكي.

2- أثر السياسة المالية:

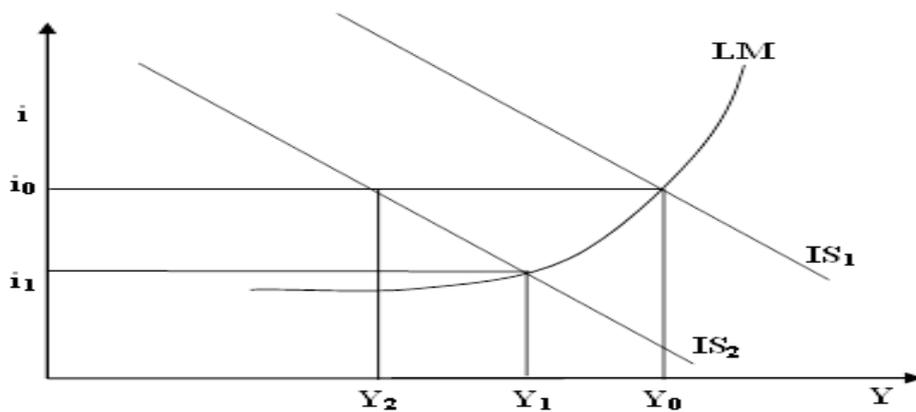
أ. تعريفها: هي عبارة عن الطريق التي تنتهجها الدولة لاستخدام الأدوات المالية (الإيرادات و النفقات العامة) و الموازنة العامة لمواجهة و علاج المشاكل الاقتصادية المختلفة.

ب. فعاليتها: لنفرض أن الحكومة قررت زيادة انفاقها الحكومي (G)، فهذا يؤدي الى انتقال منحنى هانس (IS) الى اليمين و بالتالي زيادة الدخل و الذي ينجم عنه زيادة الطلب على النقود لغرض المبادلات و هذا ما يؤدي الى وجود فائض في طلب السوق النقدية و بالتالي ارتفاع أسعار الفائدة و الذي ينجر عنه انخفاض في الاستثمار. و الشكل الموالي يوضح ذلك حيث: يرتفع (Y) من  $Y_0$  الى  $Y_1$  و يرتفع  $i$  من  $i_0$  الى  $i_1$  و مستوى التوازن الجديد في سوق السلع هو:  $K\Delta G = Y_2 - Y_0$

## الاقتصاد الكلي 2



هذا من جانب النفقات، أما من جانب الإيرادات فندرس أثر الزيادة في الضرائب:  
لنفرض أن الحكومة قررت زيادة الضرائب، فهذا يؤدي إلى انتقال منحنى  $IS$  إلى اليسار و بالتالي انخفاض مستوى الدخل الوطني و هذا ما يوضحه الشكل التالي:



عند انخفاض الدخل الوطني ينخفض الطلب على النقد بغرض المبادلات، و هذا ما يؤدي إلى عجز الطلب في السوق النقدية، مما ينجر عنه انخفاض في أسعار

## الاقتصاد الكلي 2

الفائدة و بالتالي ارتفاع الاستثمارات و يكون مستوى التوازن في سوق السلع:

$$K\Delta TX = Y_0 - Y_2$$

3- دمج السياستين النقدية و المالية: يمكن استخدام كلا من السياستين لإجراء

التغيرات في أسعار الفائدة دون تغير مستوى توازن الدخل، و في مثل هذه الحالة قد

يتم تخفيض سعر الفائدة عن طريق رفع معدلات الضرائب و من ثمة انتقال منحنى

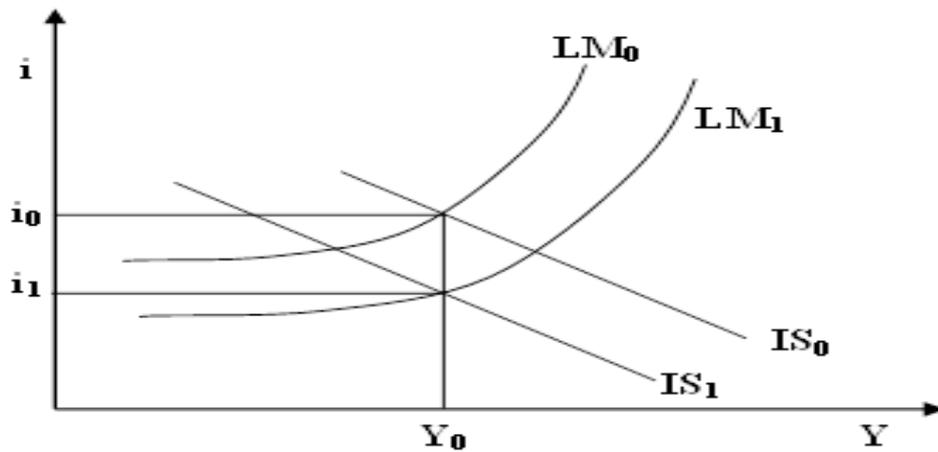
IS الى اليسار، الا أنه في نفس الوقت يمكن مواجهة مثل هذه الحالة عن طريق

زيادة عرض النقود و من ثمة انتقال منحنى LM الى اليمين و هذا ما يوضحه

الشكل الموالي:

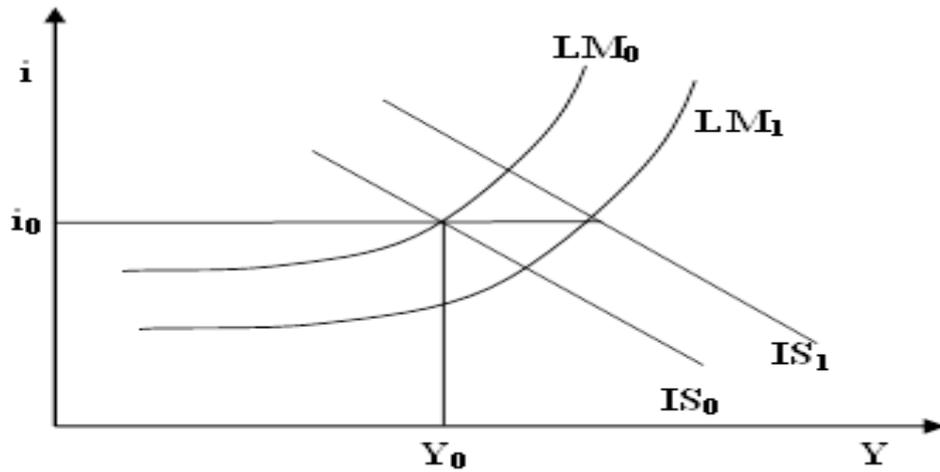
و بالتالي فقد أدى التغير المزيح من السياستين معا الى انخفاض أسعار الفائدة

( ارتفاع مستوى الاستثمار) و بقاء المستوى التوازني للدخل ثابت.



## الاقتصاد الكلي 2

أما الحالة الثانية فيمكن دمج أثر السياستين معا لإحداث التغيير في المستوى التوازني للدخل دون تغيير مستوى سعر الفائدة. و في مثل هذه الحالة يمكن زيادة الدخل الوطني دون المساس بمستوى سعر الفائدة عن طريق السياستين معا كما هو موضح في الشكل التالي:



فهذه الوضعية توضح حالة التمويل بالعجز عن طريق الزيادة في خلق النقود و بالتالي انتقال LM الى اليمين و في نفس الوقت الزيادة في الانفاق الحكومي، و بالتالي انتقال IS الى اليمين و الشكل السابق يوضح حالة خاصة أين لا يحصل تغيير في سعر الفائدة.

أسئلة: بين مدى صحة أو خطأ العبارات التالية:

1- إذا تحرك الميل الحدي للاستهلاك نحو الزيادة سيؤثر سلبا على منحنيات IS

و LM ؟

2- إذا قلصت الدولة من النفقات فلن يؤثر ذلك على سوقي السلع و الخدمات

و سوق النقود؟

3- يتحرك منحنى IS بمقدار  $K \cdot \Delta I$  ؟

4- زيادة الكتلة النقدية ليس لها تأثير على التوازن عند الكينزيين بعكس الكلاسيك؟

### الفصل الرابع: الدورات الاقتصادية

من متابعة تطور النظام الرأسمالي نصل الى حقيقة تتمثل في أن تطوره و نموه لم يكن بشكل خط مستقيم، بل في شكل حركة شبيهة بالتموجات، و تعد احد السمات الاساسية التي تميز هذا النظام، و أن مدة الدورة الاقتصادية تطول أو تقصر بحسب نوع الدورة. و لم ينل موضوع الدورات الاقتصادية عناية خاصة داخل المنظومة الفكرية الكلاسيكية كونه يتبنى فكرة الاستخدام الكامل، إلا أن هذا الأمر لم يصمد امام أزمة الكساد الكبير (1929-1933) و التي اعادت النظر في التحليل الفكري السائد، سيما أن التقلبات الدورية الأولى لم ينجم عنها آثار اجتماعية و اقتصادية كبيرة، اذ كان التحليل ينصرف الى جانب العرض، لكن بعد الأزمة انتقل التحليل الى جانب الطلب، مما فتح الباب على مصرعيه لظهور فكر جديد يهتم بالتقلبات الاقتصادية.<sup>1</sup>

أولاً- مفهوم الدورة الاقتصادية: تعد التقلبات الدورية احدى أهم التقلبات التي تخضع لها الاقتصادات السوقية على المستويين المحلي و الدولي. و تفهم هذه

<sup>1</sup> -رجاء خضير عبود موسى الربيعي، التحليل الفكري للدورات الاقتصادية، على الموقع الالكتروني: [www.iasj.net](http://www.iasj.net) تاريخ الاطلاع 2015/8/15

## الاقتصاد الكلي 2

---

التقلبات الدورية على أنها تقلبات متكررة و تراكمية في اتجاهاتها الصاعدة و الهابطة لمؤشرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج الحقيقي و الانفاق الاستثماري و التشغيل و الأسعار، و تختلف من حيث شدة تأثيراتها و فترات استمرارها و مجالات انعكاساتها المكانية و القطاعية و المؤسسية.<sup>1</sup>

مصطلح الدورات الاقتصادية أو ما يسمى بدورات الأعمال أو الدورات التجارية هو مصطلح حديث نوعا ما مقارنة ببعض المصطلحات الاقتصادية ذات الصلة، وقد كان يعبر عنه بالأزمات الاقتصادية قبل أن تكتشف ظاهرة الدورات الاقتصادية في القرن التاسع عشر، وفي الحقيقة فإن الأزمات ما هي إلا مرحلة ظرفية من مراحل هذه الأخيرة، وربما يرجع هذا التأخر في التسمية كون الاقتصاديين لم يهتموا كثيرا بمسار النشاط الاقتصادي بقدر اهتمامهم بالانحرافات عن المسار، لكن التعاقب والتواتر في هذا التقلبات والتذبذبات أدى بالاقتصاديين إلى التفرقة بين المصطلحين على اعتبار أنهما مختلفين على الرغم من ارتباطهما الوثيق، بالتالي

---

<sup>1</sup> - هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر و التوزيع، ط1، 2005، مرجع سبق ذكره، ص 133

## الاقتصاد الكلي 2

فإذا كانت الأزمة هي تلك الانحرافات الخطيرة في أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية،  
فماذا يقصد بالدورات الاقتصادية إذن؟<sup>1</sup>

هناك عدة تعريفات للدورة الاقتصادية تصب أغلبها في قالب واحد وهو أن النشاط الاقتصادي يتصف بالتقلب والتذبذب بشكل منتظم، وأهم هذه التعاريف ذلك المقدم من طرف الاقتصاديين المشهورين بأعمالهما الرائدة في هذا المجال، وهما "آرثر بارن" و"ويسلي ميتشال" (Arthur Burns et Wesley Mitchell) سنة 1946، حيث يعتبران الدورة تتكون من تلك التوسعات تليها تلك الإنكماشات التي تحدث انخفاض في وقت واحد تقريبا في العديد من القطاعات، تليها فترات الركود الاقتصادي، ثم انتعاش واسع النطاق الذي من شأنه توليد مرحلة من التوسع في الدورة القادمة .

جُلّ التعريفات التي جاءت فيما بعد صبت في هذا الاتجاه، إلا أن المفكرين المعاصرين بدأوا يشككون في تلك التعريفات وتدعم ذلك من خلال بعض الدراسات

---

<sup>1</sup>- دحمان بواعلي سمير ، البشير عبد الكريم، نظريات الدورات الاقتصادية الحديثة وصراع السياسات الاقتصادية- دراسة نظرية تحليلية لتطور نظريات الدورات، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد السادس عشر، ص 3-4

## الاقتصاد الكلي 2

التجريبية، وقامت على ما يسمى بالتقلبات الاقتصادية من خلال نفي خاصية الدورية والانتظام في الدورات الاقتصادية.

الدورات الاقتصادية بمفهومها السابق والمتداول تمتاز بكثير من الدورية والانتظام في مسارها، إلا أن مفكرين أمثال روبرت لوكاس " R. Lucas " سنة 1972 يرى خلاف ذلك، فهو يعتقد أن الدورات لا تتصف بتلك الدورية وذلك الانتظام الذي وصفها به الاقتصاديون التقليديون، ويرى أن النشاط الاقتصادي يتقلب لسبب أو لآخر لكن ليس بذلك القدر من الانتظام الموصوف، لهذا نجده يأخذ بمصطلح التقلبات الاقتصادية بدلاً من مصطلح الدورات الاقتصادية، وعلى حد قوله : "الحركات الدورية لا تظهر تناسقاً تاماً في سعتها أو في تواترها، فالاضطرابات الملاحظة تتعلق بالتغيرات في سلسلة من التجمعات المختلفة". ويذهب في هذا الاتجاه أنصار نماذج الدورات الحقيقية وعلى رأسهم بلوسر Plosser سنة 1989. وبالتالي فالدورة تختلف عن التقلبات من حيث الدورية والانتظام، ورغم ذلك فإن الاختلاف مازال قائماً، والفصل في ذلك لم يتم يبعد.

ف جون ما يندر كينز عرف " الدورة الاقتصادية" في كتابه النظرية العامة في الاستخدام و الفائدة و النقود بأنها تعني ظاهرة الأزمة، أي الانتقال من مرحلة

## الاقتصاد الكلي 2

صاعدة الى مرحلة هابطة يكون في الغالب عنيفا و فجائيا، في حين أن الانتقال من حركة الانخفاض الى حركة الارتفاع لا يكون بوجه عام في هذا البروز.<sup>1</sup> كما يقصد بها تلك المراحل التي يمر بها النشاط الاقتصادي الكلي ارتفاعا أو انخفاضاً تبعا للتغيرات الحاصلة في الطلب الكلي أو العرض الكلي.

فالدورة الاقتصادية هي نتاج التقلبات في حجم الاستثمار مقارنة بحجم الادخار، و هو أمر ناتج عن التقلبات في سعر الفائدة في السوق النقدي حول سعر الفائدة الطبيعي، أو التوازني الذي يتساوى عنده الادخار و الاستثمار، و ينجم عن ذلك عدم استقرار مستويات الأسعار.<sup>2</sup> و هي صفة أو ظاهرة اصبحت ملازمة للاقتصاديات التي تعتمد على آلية السوق في تخصيص الموارد الاقتصادية بين قطاعاتها، لأن توازن السوق ليس ثابتا بل يتغير باستمرار ما دامت الحياة الاقتصادية أو الأنشطة الاقتصادية في حركة مستمرة. فالاستهلاك الكلي يتغير مع

<sup>1</sup> -جون ماينرد كينز، ترجمة نهاد رضا، النظرية العامة الأنييس موفم للنشر، الجزائر، 1997، ص 452

<sup>2</sup> -ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، الجزائر، 2013، ص 95

## الاقتصاد الكلي 2

---

الزمن، و الانتاج يتغير و كذلك الاستثمار و الاستخدام و هكذا تنتقل الأسواق من حالة توازن الى حالة توازن أخرى و يتغير النشاط الاقتصادي تبعاً لذلك.<sup>1</sup>

فالدورة الاقتصادية تعني التقلبات الدورية التي تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي منتقلة من حالة الانتعاش و الراج الى حالة الانكماش ثم تعود مرة ثانية الى الراج و الازدهار.

و تتمثل هذه التقلبات في كل من المستويات التالية:<sup>2</sup>

✓ التشغيل؛

✓ الانتاج؛

✓ الأسعار.

---

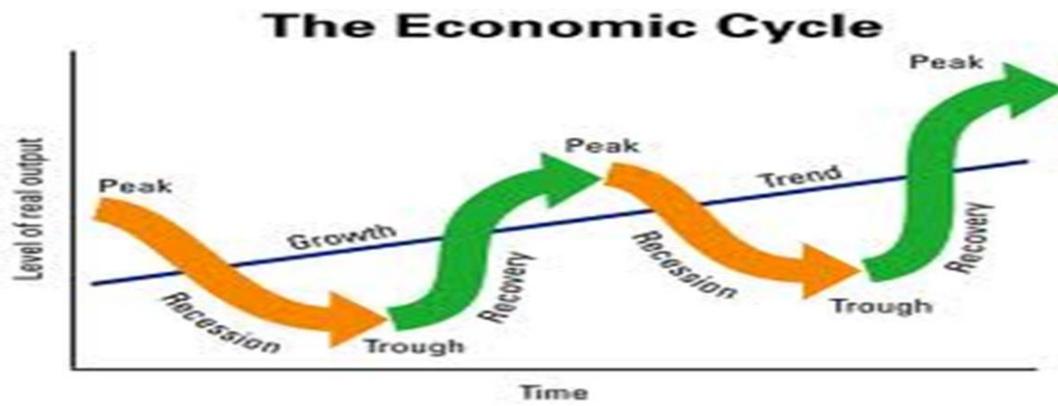
<sup>1</sup> -نزار سعد الدين العيسى، الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2006، ص 175

<sup>2</sup> - اسماعيل محمد هاشم، التحليل الكلي و الدورات التجارية، دار الجامعات المصرية، مصر، 1974، ص 248

## الاقتصاد الكلي 2

و بالتالي فإن ظاهرة التقلبات الاقتصادية هي ليست مجرد سلسلة من عوامل مرتبطة مع بعضها البعض، خلفتها ظروف معينة، بل هي أزمة أو مشكلة ديناميكية للأسعار بالدرجة الأولى.

ثانيا-مراحل الدورة الاقتصادية: تمر الدورة الاقتصادية بأربع مراحل: <sup>1</sup>



1) مرحلة الركود: يعرف الركود بأنه انخفاض في الناتج الكلي و الدخل و الاستخدام و التجارة ( التبادل التجاري) يستمر عادة لمدة ستة أشهر أو أكثر يتصف بشكل عام بتقلص النشاط الاقتصادي في غالبية القطاعات الاقتصادية، أي أن حالة الركود هي حالة عامة

<sup>1</sup> -نزار سعد الدين العيسى، مرجع سبق ذكره، ص 177-178

## الاقتصاد الكلي 2

---

تسود معظم النشاطات الاقتصادية و لا تقتصر على قطاع معين  
أو فترة معينة؛

(2) **مرحلة الكساد:** تحدث هذه المرحلة عندما يصل النشاط الاقتصادي الى أدنى مستوى له بعد استمرار حالة الانكماش الاقتصادي و توقف هذا الهبوط عند أدنى مستوى و الذي يطلق عليه قاع الركود عندما لا يحصل أي تدخل حكومي لإيقاف التدهور الاقتصادي في مرحلة الانكماش، و أبرز مثال على ذلك ما تعرض له الاقتصاد العالمي خلال 1929-1933 من كساد؛

(3) **مرحلة الانتعاش:** واضح من الاسم أن مرحلة الانتعاش تبدأ عندما يتجه الانتاج الكلي نحو التزايد التدريجي و ترتفع معه عادة الأرباح الكلية و الاستخدام و الأجور و سعر الفائدة. و كلما اقتربت مرحلة الانتعاش من القمة تبدأ الأسعار بالارتفاع أيضا؛

(4) **مرحلة الرواج:** و هي المرحلة التي يصل بها الانتاج الى أعلى مستوى له بعد فترة الانتعاش التي يكون خلالها الانتاج يتزايد

## الاقتصاد الكلي 2

باستمرار و يتوقف بعدها عند أعلى مستوى يمكن أن يصل اليه  
و غالبا ما تتميز بالارتفاع السريع في مستوى الأسعار.

ثالثا- أسباب الدورة الاقتصادية و خصائصها: تعد التقلبات الدورية من الظواهر الاقتصادية التي شهدتها دول العالم منذ فترة طويلة نسبيا. و قد حاول العديد من الاقتصاديين دراسة أسباب هذه التقلبات بهدف الوصول الى سياسات اقتصادية للحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لهذه التقلبات خاصة ما يتعلق منها بالتقلبات الكبيرة في مستوى الناتج القومي، و مستوى العمالة، و كذلك في المستوى العام للأسعار كما ذكر سابقا. و يرجع العديد من الاقتصاديين أسباب التقلبات الدورية الى نوعين من المتغيرات أو ما يسمى بالنظريات المفسرة:<sup>1</sup>

❖ **النظريات الخارجية:** أي أن التقلبات الدورية تحدث نتيجة عوامل خارجية، أي خارج اطار النظام الاقتصادي، و بالتالي يصعب التحكم فيها أو السيطرة عليها بدقة. و من أهم هذه العوامل الارتفاع المفاجئ في أسعار البترول عالميا؛ و الاكتشافات الكبيرة للذهب؛ و الهجرة الدولية للعمالة؛ و الاكتشافات الجديدة للأرض الزراعية و الموارد الاقتصادية؛ و الاكتشافات العلمية الحديثة في

<sup>1</sup> -هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 212-213

## الاقتصاد الكلي 2

---

المجالات الاقتصادية؛ و كذلك العوامل المناخية كالزلازل و البراكين،  
و الفيضانات العارمة.

❖ **النظريات الداخلية:** توضح أن أسباب التقلبات الدورية ترجع الى العديد من  
العوامل الداخلية، و التي تتحدد داخل النظام الاقتصادي نفسه، و بالتالي يمكن  
التحكم فيها و التأثير فيها من داخل النظام. و من أهم هذه العوامل تلك  
المتغيرات التي تؤثر في الطلب الكلي و في العرض الكلي في النشاط  
الاقتصادي. و تفسر هذه النظريات التقلبات الدورية بأنها تتكرر بشكل منتظم  
و معاكس لبعضها البعض، فكل توسع اقتصادي يعقبه ركود اقتصادي  
و بالعكس، كل ركود اقتصادي يعقبه توسع اقتصادي. و تؤيد الشواهد الواقعية  
في معظم الدول الصناعية هذا الفرض لتفسير التقلبات الدورية. فالتضخم الكبير  
في بداية 1920 حتى 1928، قد أعقبه الكساد العالمي الكبير في 1929 حتى  
عام 1933. كما أن الركود الاقتصادي الذي شهدته الدول الصناعية في بداية  
عقد السبعينات من القرن الماضي، قد أعقبه رواج اقتصادي في تلك الدول.

## الاقتصاد الكلي 2

و من أهم النظريات في هذا المجال نظرية المضاعف-المعجل<sup>1</sup> للاقتصادي الأمريكي بول سامويلسون (P. Samuelson)، و الذي وضح أنه وفقا للعلاقة التبادلية بين آثار المضاعف و آثار المعجل في النشاط الاقتصادي، فإن الزيادة في الاستثمار المحلي بمقدار معين تؤدي الى زيادة أكبر منها في الناتج المحلي، و الدخل، وفقا لأثر المضاعف؛ و أن الزيادة في الناتج المحلي و الدخل تؤدي الى زيادة أكبر في الاستثمار نتيجة أثر المعجل، و بالعكس. و تستمر العلاقة التبادلية بين الزيادة في الاستثمار و الزيادة في الناتج، و الدخل و العمالة، مما يحدث حالة من التوسع في النشاط الاقتصادي حتى يصل المجتمع الى استغلال معظم الموارد المتاحة، و استغلال الطاقة الانتاجية المتاحة، و يصل المجتمع الى ما يسمى بإنتاج العمالة الكاملة، أو المستوى الكامن للناتج المحلي، حيث يقل معدل النمو في الناتج المحلي. و الذي يؤدي الى تناقص الاستثمارات الجديدة، مما يترتب عليه دخول الاقتصاد الى حالة الركود الاقتصادي، نتيجة لعمل نموذج المضاعف-المعجل في الاتجاه المعاكس، ثم يعقب ذلك توسع اقتصادي جديد كما سبق ذكره.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> لمزيد من المعلومات أنظر: Arnaud Diemer, Croissance et Cycle, IUFM - Auvergne , Avril 2004, p 20

<sup>2</sup> - هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 213

## الاقتصاد الكلي 2

و من أهم خصائص و سمات التقلبات الدورية ما يلي: <sup>1</sup>

✓ لا توجد مدة محددة لكل مرحلة من مراحل التقلبات الاقتصادية فقد تكون مرحلة الركود سنة أو سنتين تتبعها مرحلة انتعاش قصيرة لمدة ستة أشهر ثم تليها مرحلة ركود أخرى قصيرة و هكذا تتوالى المراحل بدون مدة محدد لكل منها؛

✓ ليس بالضرورة ان يمر الاقتصاد الكلي بجميع المراحل و بالتسلسل. فقد يمر الاقتصاد مثلا في مرحلة الانكماش و لكن نتيجة لتدهور الحالة الاقتصادية و ظهور نتائجها السلبية بارتفاع معدلات البطالة تضطر الحكومة للتدخل و العمل على ايقاف هذا التدهور في النشاط الاقتصادي قبل أن يصل الى حده الأدنى الذي قد يصل اليه لو لم تتدخل الحكومة أي قبل وصوله الى مرحلة الكساد؛

✓ تتسم كل مرحلة من المراحل الأربع بسمات خاصة من حيث الأسباب و النتائج لا تتشابه مع مثيلاتها السابقة ، و يعني هذا أن مرحلة الانكماش مثلا سنة معينة لا تتشابه مع مرحلة الانكماش في السنوات السابقة. فكل

<sup>1</sup> -نزار سعد الدين العيسى، مرجع سبق ذكره، ص 179-180

## الاقتصاد الكلي 2

---

مرحلة لها أسبابها و نتائجها و تختلف بدرجة شدتها من حيث تأثيرها على مستوى الانتاج و البطالة و التضخم.

### الفصل الخامس: نماذج النمو الاقتصادي

إذا كانت موضوعات التقلبات الدورية و الحلول التوازنية (الاستقرارية) المتعلقة بها من أهم معالجات الاقتصاد الكلي فإن النمو و التنمية يعدان أيضا من أكثر القضايا التي يتناولها هذا الاقتصاد، و التي ترتبط مع الموضوعات المذكورة و تتداخل معها بشكل واضح، حيث تنعكس التقلبات المعنية على معدلات النمو الاقتصادي، كما و أن هذه المعدلات تؤثر على تغييرات الطلب (الاستهلاكي و الاستثماري) و من ثم على مستويات الناتج و التشغيل. و هكذا الحال بالنسبة لعلاقة مؤشرات التنمية بشدة التقلبات و تأثيراتها المختلفة. فكلما كان اقتصاد ما أكثر توازنا و استقرارا كلما كان هذا الاقتصاد أكثر قدرة على تجاوز أو معالجة التقلبات الدورية في فترات أقصر و بتأثيرات أدنى. و بالمقابل كلما قلت شدة التقلبات و قصرت فتراتها تصبح تنمية الاقتصاد مستديمة أكثر و مؤكدة بشكل أدق.<sup>1</sup>

أولا- ماهية النمو الاقتصادي: ركز الفكر الاقتصادي الغربي منذ بداياته النظرية على مسائل النمو **Growth** و تراكم رأس المال **Capital Accumulation** و الربحية **Profitabilité** أكثر مما هو على تحول العلاقات الهيكلية (و تنمية

<sup>1</sup> - هوشيار معروف، مرجع يبق ذكره، ص 347

## الاقتصاد الكلي 2

الاقتصاد الكلي). و قد اعتبرت التجارة الدولية و الاستثمارات الخارجية من أهم المصادر الرئيسية لدعم التوسع الانتاجي و النمو الصناعي في الداخل<sup>1</sup>.

### 1- مفهوم النمو الاقتصادي و علاقته بالتنمية: يشير إلى الزيادة المستمرة في

الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة و ملموسة في الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية<sup>(2)</sup>، كما يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن (متوسط الدخل الفردي=الدخل الكلي/عدد السكان)، أي أنه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للزمن، إلا أنه لا يقتصر هذا النمو في مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي، و إنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلاً في زيادة نصيبه من الدخل الكلي، و بالطبع فإن هذا لا يحدث إلا إذا فاق معدل نمو الدخل الكلي(الناتج الكلي) معدل النمو السكاني. و معلوم أنه من الممكن أن يحدث النمو دون تغيير في البنيان الاقتصادية و ذلك في حالة البلدان النامية، و في حالة زيادة الدخل

<sup>1</sup> - هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 370

<sup>(2)</sup> - مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 124

## الاقتصاد الكلي 2

القومي المعتمد على مصادر الثروة الطبيعية، إلا أنه في ظل أوضاع طبيعية فإن زيادة النمو في الاقتصاديات النامية يشترط تغييرا كبيرا في الهيكل الاقتصادي.<sup>(1)</sup>

و قد اتفقت معظم الآراء على أن النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي، أو الدخل الوطني الاجمالي، و الذي يؤدي بدوره الى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.<sup>2</sup>

تأسيسا على ما سبق يعرف النمو الاقتصادي بانه الزيادة في الناتج الوطني الحقيقي من فترة الى أخرى و هو ما يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الانتاجية و مدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الانتاجية المتاحة لجميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات نمو الناتج القومي و العكس صحيح.<sup>3</sup>

(1)- مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 126

(2) - محمد عبد العزيز عجمية، ايمان ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية و تطبيقية، مصر، 2000، ص 51

(3) - عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الحالة للنشر و التوزيع، عمان، 2002، ص 371

## الاقتصاد الكلي 2

و عند الحديث عن التخلف و التنمية تثار قضية التفرقة بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية فكلاهما يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد أي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانيات المادية و البشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع. و يميل البعض إلى المساواة بينهما أي استخدامهما كمرادفين<sup>(1)</sup>، إلا أن الرأي الأعم و الأصوب هو وجود اختلاف واضح بين المصطلحين<sup>(2)</sup>، لذا كان من الضروري توضيح مفهوم التنمية الاقتصادية و علاقتها بالنمو الاقتصادي، هذا الأخير الذي تم التطرق إليه بالتفصيل فيما سبق، وصولاً إلى مفهوم دقيق للتنمية الاقتصادية التي عرف مفهومها تطورات عبر عدة أجيال وصولاً إلى معناها الشامل.

التنمية الاقتصادية هي عملية تستهدف زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد، و يفرق بين كل من مفهوم النمو و التنمية الاقتصادية. فالنمو الاقتصادي يشير الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد عبر الزمن. و من هنا فإن مفهوم النمو يركز فقط على التغير في حجم السلع و الخدمات التي يحصل عليها الفرد متمثلة

(1) - مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 122

(2) - محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سبق ذكره، ص 38

## الاقتصاد الكلي 2

في زيادة متوسط دخله أي الجانب الكمي، دون أن يركز على الكيفية التي يحصل بها الفرد على تلك السلع و الخدمات أو كيفية توزيعها على باقي أفراد المجتمع.

أما مفهوم التنمية الاقتصادية فهو يشير الى تلك العملية التي يترتب عليها احداث تغيير هيكلية و جذري في معظم هياكل الاقتصاد القومي بحيث يترتب عليها في النهاية زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي.

و التغيير الهيكلي هنا يقصد به، التغيير في هيكل الانتاج و زيادة الطاقة الانتاجية للمجتمع، زيادة الخدمات التعليمية و الصحية و الثقافية لأفراد المجتمع، تحسين و تطوير البنية الأساسية، استخدام الفنون الانتاجية الحديثة.

و معنى ما سبق هو أن مفهوم التنمية الاقتصادية أشمل من مفهوم النمو الاقتصادي، فعلى حين يكون النمو الاقتصادي مجرد نمو عابر لفترة زمنية محددة، أو نمو تلقائي دون تدخل حومي، نجد أن التنمية لها صفة الاستمرارية، و تحدث بفعل التدخل الحكومي، و يترتب عليها تغيير هيكلية يغير من المسار الاقتصادي للمجتمع.<sup>1</sup>

1- محمد فوزي أبو السعود، مرجع سبق ذكره، ص 339-340

2- عناصر النمو الاقتصادي: لكي يتحقق النمو الاقتصادي في أي بلد

لابد من توفر العوامل التالية:<sup>1</sup>

➤ رأس المال: هو جميع السلع الانتاجية المنتجة بعملية انتاجية سابقة مثل

الأبنية و الآلات و المعدات و الموارد غير تامة الصنع التي تستخدم في

انتاج السلع و الخدمات؛

➤ العمل: و يشمل جميع المجهودات البشرية الفكرية و الجسدية التي

تستخدم في انتاج السلع و الخدمات؛

➤ الأرض: و هي العنصر الثالث من عناصر الانتاج و يقصد بها

اقتصاديا جميع الموارد الطبيعية التي توجد على سطح الأرض أو في

باطنها كالمعادن و الغابات و المياه الجوفية و السطحية؛

➤ التنظيم و الابتكار: انبثق هذا العنصر تاريخيا بانبثاق الثورة الصناعية

في أوروبا و اعتبر عنصرا منفصلا عن عنصر العمل و يشمل تنظيم

العملية الانتاجية باستخدام عناصر الانتاج بكفاءة في انتاج السلع

<sup>1</sup> - نزار سعد الدين العيسى، مرجع سبق ذكره، ص 21-23

## الاقتصاد الكلي 2

و الخدمات، اتخاذ القرارات الادارية فيما يخص ماهية السلع التي تنتج و كمياتها و كيفية انتاجها و معالجة المشاكل التي قد تنشأ عن ذلك، ادخال تقنيات جديدة في الانتاج لما هو احسن، تحمل المخاطر لعدم وجود ضمانات بان القرارات المتخذة دائما صائبة.

ثانيا- نماذج النمو الاقتصادي: يمكن استعراض اهم نماذج النمو الاقتصادي

لتقييم الأداء التنموي:

1. نموذج **Harrod - Domar**: يقوم هذا النموذج على فرضيتين رئيسيتين

احدهما ثبات المستوى العام للأسعار، و الأخرى تساوي الادخار مع

الاستثمار عند كل مستوى من مستويات الدخل فيكون الميل المتوسط

للادخار مساويا للميل الحدي للادخار<sup>1</sup>. توصلنا الى أن معدل النمو

الاقتصادي (**g**) عبارة عن النسبة المئوية للتغير في الدخل الوطني **Y** مع

افتراض ثبات معامل رأس المال الى الناتج أو الدخل الكلي (**V**)، فإذا كان

**K** هو رأس المال، و **S** هو الادخار الاجمالي و هو نسبة **S** من الدخل

الكلي، و اذا كان **I** عبارة عن التغير الحاصل في رأس المال، و بفرضية

<sup>1</sup> -هوشييار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 382

## الاقتصاد الكلي 2

---

أن  $I$  المحقق يساوي دوما الادخار المحقق ( $I=S$ ) فإنه يمكن كتابة ما يلي:

1

$$g = \Delta Y / Y \dots(1)$$

$$V = K / Y = \Delta K / \Delta Y \dots(2)$$

$$S = s Y \dots\dots(3)$$

$$I = \Delta K \dots\dots(4)$$

$$I = \Delta K = V \Delta Y = s Y = S \dots(5)$$

$$\Delta Y / Y = s / v$$

$$\Rightarrow \boxed{g = s / V}$$

تشير العلاقة الأخيرة أن معدل النمو الاقتصادي  $g$  يكون محددًا بالعلاقة بين معدل الادخار الوطني  $s$  و معامل رأس المال الى الناتج  $v$ ، أي أن معدل النمو يمكن أن

---

<sup>1</sup> - ميشال تودار، التنمية الاقتصادية، تعريب محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية،

## الاقتصاد الكلي 2

يزداد من خلال رفع نسبة الادخارات في الدخل القومي، أو بتخفيض معامل رأس المال الى الناتج أي زيادة الكفاءة الانتاجية لرأس المال.<sup>1</sup>

هذا النموذج تعرض لجملة من الانتقادات أهمها:

✓ هذا النموذج يصطدم مع أوضاع الدول النامية نظرا لأنها تتميز بضعف

معدل الادخار و نقص التجهيزات و عوامل الانتاج و وجود البطالة

المقنعة، لأنه يعتبر رأس المال و الادخار العاملين الأساسيين لإحداث

النمو؛<sup>2</sup>

✓ النموذج يفترض اقتصاد مغلق في حين أن الاقتصاد النامي يكون عادة

مفتوحا و هناك تدخل للدولة؛

✓ أن فرضية ثبات الميل الحدي للادخار و معدل رأس المال الى الناتج

$K/Y$  غير واقعية حيث يمكن أن تتغير في الأمد الطويل الأمر الذي

يؤدي الى تغير متطلبات النمو المستقر؛

<sup>1</sup> - مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 76

<sup>2</sup> - اسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة للطباعة و النشر، الجزائر، 1997، ص

## الاقتصاد الكلي 2

✓ الفرضيات التي يستند اليها النموذج غير واقعية و محدودة التطبيق في

البلدان النامية.<sup>1</sup>

2- نموذج جوان روبنسون **Joan Robinson**: تناول هذا النموذج مشكلة

السكان و أثرها على معدل تراكم رأس المال، و أن صافي الدخل القومي في

نموذج روبنسون يتكون من مجموع قائمة الأجور الكلية مضافا اليها الأرباح

الكلية، و يمكن التعبير عن ذلك بالمعادلات التالية:<sup>2</sup>

$$Y = W.N + P. K \dots(1)$$

حيث:

Y - الدخل القومي الصافي؛

W- معدل الأجر الحقيقي؛

N- عدد العمال المستخدمين؛

P- معدل الربح؛

<sup>1</sup> -مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 76-77

<sup>2</sup> -ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 102

**K-** حجم رأس المال.

و طالما أن معدل الربح يلعب دورا جوهريا في نظرية تراكم رأس المال لذلك يمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية:

من المعادلة 1 نجد:

$$Y/N = W + P.K/N$$

و بما أن:  $L = Y/N$  انتاجية العمل، و  $K/N = O$  نسبة رأس المال للعمل، فإن:

$$L = W + P \cdot O \Rightarrow P = (L - W) / O$$

$$\Rightarrow \boxed{P = (L - W) / O}$$

أي أن معدل الربح  $P$  يعتمد على الدخل  $Y$ ، انتاجية العمل  $L$ ، معدل الأجر الحقيقي  $W$  و نسبة رأس المال للعمل  $O$ . و من جانب الانفاق فإن صافي الدخل القومي  $Y = C + I$  و افترضت روبنسون أن تكون الادخارات معدومة من جانب الأجور، و أن الادخارات من أصحاب الأعمال أي أن الأرباح فقط هي التي توجه نحو الاستثمارات و بذلك يصبح  $I = S$  :

$$S = P \cdot K$$

## الاقتصاد الكلي 2

$$I = \Delta K$$

$$S = I \Rightarrow P \cdot K = \Delta K$$

$\Delta K$  يمثل الزيادة في رأس المال الحقيقي و منه:

⇒

$$P = \Delta K/K = (L-W)/O$$

اضافة الى معدل نمو راس المال  $\Delta K/K$  هناك كذلك معدل النمو السكاني  $\Delta N/N$  الذي يحددان معدل النمو الاقتصادي:

$$\Delta K/K = \Delta N/N$$

و هي حالة التوازن عند مستوى الاستخدام التام، و تطلق روبنسون على هذه الحالة العصر الذهبي الذي يشير الى تحقيق نمو مستقر عند مستوى الاستخدام التام و الذي يمكن لأي بلد الوصول اليه من خلال رسم خطة للنمو الاقتصادي. و جه لهذا النموذج انتقادات منها: <sup>1</sup>

✓ يتميز الاقتصاد النامي بمعدل تراكم رأس المال دائما أقل من معدل النمو

المتوقع و وجود فائض في قوة العمل؛

<sup>1</sup> -ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 104-106

## الاقتصاد الكلي 2

✓ الاقتصاد مغلق شرط غير واقعي؛

✓ ثبات عوامل الانتاج بافتراض أن العمل و رأس المال يتم مزجها بنسب

ثابتة للحصول على كمية معينة من الانتاج غير واقعي.

3- نموذج سولو **Robert Solow**: يقوم هذا النموذج على مجموعة من

الافتراضات:<sup>1</sup>

➤ الاقتصاد مغلق و تسود المنافسة جميع اسواقه، و ينتج منتجا مركبا واحدا؛

➤ دالة الانتاج هي دالة **Cobb Douglas** ذات غلة الحجم الثابتة، أي يمكن

الاحلال بين عناصر الانتاج K راس المال، و L العمل، بمعنى ان زيادة

مدخلات الانتاج بنسبة معينة تؤدي الى زيادة الناتج بنفس النسبة أي:

$$Y = F(\alpha K, \alpha L) = \alpha F(K, L) = \alpha Y$$

كذلك قانون تناقص الغلة أي تتناقص الانتاجية الحدية مع ازدياد عامل الانتاج.

<sup>1</sup> -كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية قياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،

الجزائر، 2012-2013، ص 43

## الاقتصاد الكلي 2

و أرجع سولو تغلب الاقتصاد الى الجمود المفترض في معامل رأس المال و الى استخدام عناصر الانتاج بنسب ثابتة، الأمر الذي يؤدي الى استخدامها بغير كفاءة، لذلك اقترح امكانية الاحلال بينهما، و افترض ان عرض العمل ينمو بمعدل ثابت (n) و أن تراكم رأس المال هو نسبة ثابتة من الدخل Y أي  $(K = sY)$ ، و أن الناتج يعتمد فقط على عنصر رأس المال أي:  $Y = F(K)$

شرط التوازن تساوي الادخار الذي يفترض أن يكون نسبة محدد من اجمالي الانتاج، مع الاستثمار الذي هو رصيد رأس المال مضافا اليه مخصصات اهتلاك رأس المال، أي:

$$K = s Y - dK$$

حيث K التغير في رصيد رأس المال، s الميل الحدي (المتوسط) للادخار، d معدل اهتلاك رأس المال.

و توصل سولو في تحليله الأولي الى المعادلة الاساسية التالية:

$$k^* = s F(K) - (n + d)K$$

$K^*$  هو معدل النمو.

## الاقتصاد الكلي 2

توضح هذه المعادلة ان تغيرات رأس المال للفرد محدد بثلاث معاملات، ممثلة في كل من الميل الحدي للادخار  $s$  و معدل النمو السكاني (العمالة)  $n$  و نسبة اهتلاك رأس المال  $d$ ، و يؤثر ارتفاع معدل الادخار ايجابيا على زيادة قيمة رأس المال للفرد، بينما يؤثر كل من معدل النمو السكاني و اهتلاك رأس المال سلبا على نصيب الفرد من مخزون رأس المال.

و توصل سولو الى الاجابة عن تساؤله، و هو أن الدول التي لها معدل ادخار (استثمار) اكثر ارتفاعا تتمتع بقابلية أن تكون غنية، أما الدول التي تكون فيها معدلات النمو السكاني كبيرة لها قابلية ان تكون بلدانا فقيرة.

توصل هذا النموذج الى أن زيادة الاستثمار سترفع من معدل النمو الاقتصادي و لكن لفترة محدودة، و من ثم يتباطأ هذا النمو لسببين متداخلين، احدهما تصاعد حصة العامل الواحد من رأس المال أي النسبة  $K/L$ ، و الآخر هبوط الناتج الحدي لرأس المال، فيعود الاقتصاد الى المعدل الطبيعي أو الثابت أو المستقر طويل الأجل، حيث ينمو كل من الناتج و رأس المال و العمل بنفس المعدل. و بغرض تحقيق استمرار العلاقة الايجابية بين زيادة الاستثمار و معدل النمو

## الاقتصاد الكلي 2

طويل الأجل لابد من توسيع عرض العمل الماهر و تحسين انتاجية كل من العمل و رأس المال.<sup>1</sup>

لذلك وسع سولو نموذجه الأساسي بإضافة التغير التكنولوجي (A) و الذي يفترض أنه ينمو بمعدل ثابت، و يتم ادخال متغير التغير التكنولوجي و العمل في دالة الانتاج تفاعلياً<sup>2</sup>، بهدف زيادة فعالية عنصر العمل أي:

$$Y_t = F ( K_t , A_t L_t )$$

و وفقاً لسولو فإن النمو في الأجل الطويل بعد ادخال التغير التكنولوجي يتحدد ب:

✓ معدل النمو السكاني n؛

✓ معدل نمو الادخار s؛

✓ معدل نمو التغير التكنولوجي A؛

✓ معدل اهتلاك رأس المال d.

<sup>1</sup> - هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 375

<sup>2</sup> - أحمد الكواز، نماذج النمو الاقتصادي، المعهد العربي للتخطيط، على الموقع الالكتروني:  
[www.arab-api.org](http://www.arab-api.org) تاريخ الاطلاع 1015/8/15

أي:

$$K^* = s F(K) - (d + n + A) K$$

و بناء على ذلك فإن تطبيق النموذج هيكليا من وجهة نظر السياسة الاقتصادية يتطلب:

✓ خفض معدل النمو السكاني؛

✓ تشجيع الادخار؛

✓ تحفيز التطور التكنولوجي؛

✓ خفض معدل اهتلاك رأس المال.

4- نموذج كالدور<sup>1</sup>: يبدأ كالدور من فرضية أن معدل الادخار يختلف بين الأجراء و الرأسماليين، يسمى  $S_W$  معدل الادخار للأجراء و  $S_p$  معدل الادخار للرأسماليين.

عن طريق الفرضية، فهو يفترض أن:

<sup>1</sup> - Nicholas Kaldor ولد سنة 1908 في بودابست وتعلم الاقتصاد في لندن حيث حصل على درجته العلمية، تدرج في أعمال التدريس والبحث العلمي توفي 1986 ، وأهم المواضيع التي تعرض إليها هي الدورات الاقتصادية، النمو، توزيع الدخل

$$S_p > S_w$$

يظهر نموذجه أنه، تبعاً لتقاسم الدخل الكلي توجد آليات يصبح النمو من خلالها مستقراً.

بافتراض أن الادخار الكلي يعتمد على كل نوع من الدخل المدخر.

و منه لدينا:

$$S = s_p \cdot P + s_w \cdot W$$

يتم استنتاج معدل ادخار الاقتصاد الكلي عن طريق قسمة المساواة السابقة على الناتج القومي. نحصل على :

$$s = S/Y == s_p \cdot P / Y + s_w \cdot W / Y$$

لكن ،  $P / Y$  هو معدل الهامش و  $W / Y$  هو حصة الأجور في القيمة المضافة.

و نعلم كذلك أن:

$$Y = P + W$$

يمكننا إذن أن نكتب:

$$s = s_p \cdot P + s_w \cdot (Y - P)$$

## الاقتصاد الكلي 2

من خلال تحليل المعادلة أعلاه، نحصل على:

$$S = (s_p - s_w) \cdot P + s_w \cdot Y$$

يتم كتابة معدل الادخار الكلي "s" كما يلي:

$$s = S/Y = [(s_p - s_w) \cdot P] / Y + s_w$$

الغرض من هذا التعبير الأخير هو الكشف عن محددات معدل الادخار لكل فئة من الأعوان الاقتصادية :

إذا زاد معدل الهامش (على حساب الأجور) فسيزيد كذلك معدل الادخار الكلي s بسبب أن  $s_p > s_w$

الزيادة في "s" تزيد من معامل رأس المال المحدد في نموذج هارود - دومار  $(g_w = s/v)$ .

ملاحظة: إن الزيادة في معدل النمو المضمون لا تعني بشكل ميكانيكي إعادة التوازن للنمو الاقتصادي.

❖ محتمل بين عوامل الإنتاج.

## الاقتصاد الكلي 2

---

من المعادلة السابقة يمكن كتابة<sup>1</sup>:

$$P/Y = (s-sw)/(sp-sw) \dots\dots(8)$$

و من المعروف جيدا حسب نموذج هارود الاساسي لأنه من أجل التوظيف الكامل المتوازن فمن الضروري أن يكون:

$$n = s/v$$

$v = k/y$  (معامل رأس المال)، و  $n$  معدل النمو الطبيعي للسكان، فيصبح:

$$P/Y = (nv - sw)/(sp - sw) \dots\dots(9)$$

$P/Y$  هو توزيع الدخل الذي يحقق النمو المتوازن للتوظيف الكامل

كما اضاف كالدور القيد التالي:

$$0 < P/Y < 1$$

$$0 < (nv-sw)/(sp-sw) < 1$$

$$0 < nv-sw < sp-sw$$

$$\Rightarrow sw < s < sp$$

---

<sup>1</sup> -croissance équilibrée et répartition fonctionnelle : l'analyse de Kaldor, Gilbert bougi, chargé de TD , Université Paul Cézanne, Aix Marseille 3, Sans Date, p 5-7

## الاقتصاد الكلي 2

النتيجة أن معدل النمو المضمون  $s/v$  هو دالة متزايدة لمعدل الأرباح، التوازن هو المساواة بين معدل النمو المضمون و معدل النمو الطبيعي الذي يسمح بالحفاظ على التوازن في سوق العمل أي:

$$gw = s/v \dots (10)$$

❖ لما  $n < s/v$  : اذا كان الاقتصاد ينمو بمعدل مضمون للنمو أعلى من المعدل الطبيعي، سيكون هناك نقص متزايد في القوى العاملة، و ستزداد الأجور زيادة كبيرة، الأمر الذي سيقبل من معدل الربح  $P/Y$  الأمر الذي يعيد  $s/v$  الى مستوى  $n$ .

في حالة وجود فائض في العرض في سوق السلع فإن الأسعار ستخفض مما يرفع الأجور الحقيقية و ينخفض معدل الربح، و في النهاية ينخفض الميل المتوسط للادخار الى غاية النقطة التي يتساوى فيها مع  $n = s/v$ .

❖ لما  $n > s/v$  : في حالة وجود فائض في الطلب في سوق السلع و فائض في العرض في سوق العمل أسعار السلع ستترفع، الأجور الحقيقية ستخفض، و الرأسماليون يواصلون الاستفادة من الأرباح المحققة  $s$ ، و هكذا  $s/v$  يتجه نحو الارتفاع الى أن يصل الى التساوي مع  $n = s/v$ .

## الاقتصاد الكلي 2

---

كما يظهر كالدور أنه ، على المدى الطويل ، هناك تقاسم للدخل بين معدل الهامش وحصاة الأجر التي تضمن النمو المتوازن. يظهر كالدور أن معدل الادخار يمكن أن يستخدم كمتغير تعديل: إنه القوة المركزية التي تسمح لنموذج هارود - دومار بالتلاقي نحو التوازن.

في جميع الحالات وعلى الرغم من الفرق الدقيق لكالدور ، فإن نماذج النمو الكينزية لها حدان واضحان:

- ❖ تمت نمذجة النمو الاقتصادي دون اللجوء إلى أي تطور تقني؛
- يستدل النموذج من خلال عوامل الانتاج التكميلية وبالتالي بدون إحلال

قائمة المراجع:

1. فوزي أبو السعود، ، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات،  
الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2014
2. بريش السعيد، الاقتصاد الكلي، نظريات نماذج و تمارين، دار العلوم  
للنشر و التوزيع، الجزائر، 2007؛
3. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، OPU، الجزائر، 2008
4. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان  
المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008؛
5. موفق السيد حسن، التطورات الحديثة للنظرية و السياسة النقدية  
مفهوم النقد و الطلب عليه، مجلة جامعة دمشق، المجلد الأول، العدد الأول،  
1999
6. السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود و البنوك، دار الفكر  
ناشرون و موزعون، الأردن 2010

7. روجيه دوهيم، مدخل الى الاقتصاد، ترجمة سموي فوق العادة، دار منشورات عويدات، لبنان، 1968
8. ضياء مجيد، اقتصاديات النقود و البنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2010
9. بونوة شعيب، زهرة بن يخلف، مدخل الى التحليل الاقتصادي الكلي، OPU، الجزائر، 2010
10. العربي ساكر محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2006
11. رجاء خضير عبود موسى الربيعي، التحليل الفكري للدورات الاقتصادية، على الموقع الالكتروني: [www.iasj.net](http://www.iasj.net)
12. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر و التوزيع، ط1، 2005،
13. دحمان بواعلي سمير ، البشير عبد الكريم، نظريات الدورات الاقتصادية الحديثة وصراع السياسات الاقتصادية- دراسة نظرية تحليلية

## الاقتصاد الكلي 2

---

لتطور نظريات الدورات، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد السادس

عشر

14. جون ماينرد كينز، ترجمة نهاد رضا، النظرية العامة الأنيس موفم

للنشر، الجزائر، 1997

15. نزار سعد الدين العيسى، الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات،

دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2006

16. اسماعيل محمد هاشم، التحليل الكلي و الدورات التجارية،

دار الجامعات المصرية، مصر، 1974

17. محمد عبد العزيز عجمية، ايمان ناصف، التنمية الاقتصادية،

دراسات نظرية و تطبيقية، مصر، 2000

18. كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في

الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية قياسية، أطروحة دكتوراه غير

منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012-2013،

## الاقتصاد الكلي 2

---

19. عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الحالة للنشر و التوزيع، عمان، 2002
20. ميشال تودار، التنمية الاقتصادية، تعريب محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006
21. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، 2007
22. اسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة للطباعة و النشر، الجزائر، 1997
23. ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، الجزائر، 2013
24. أحمد الكواز، نماذج النمو الاقتصادي، المعهد العربي للتخطيط، على الموقع

الإلكتروني: [www.arab-api.org](http://www.arab-api.org)

**25. Med Chérif Ilmen, Dictionnaire d'économie et de Sciences Sociales, Berti Edition, Algérie, 2009**

**26. C- Rodrigues, Croissance et déséquilibre économiques, 2013/2014**

**27. Nicholas Kaldor, capital accumulation and economic Growth, seminar on the programming of Economic development, sao Paulo, 30 December 1962/ 17 January 1963.**

**28. - Arnaud Diemer, Croissance et Cycle, IUFM Auvergne , Avril 2004**

**29. croissance équilibrée et répartition fonctionnelle : l'analyse de Kaldor, Gilbert bougi, chargé de TD , Université Paul Cézanne, Aix Marseille 3, Sans Date, p 5-7**